وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنـــوان:

دور محاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي

-دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS- المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق.

إعداد الطالبة :
بوشنافة فتيحة

إشراف الأستاذ :
د. سبتي إسماعيل

تاريخ المناقشة : 19 /06/ 2018.

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر	المسيلة	رئيسا
د/ سبتي إسماعيل	أستاذ محاضر	المسيلة	مشرفا ومقررا
فكار أحمد فضيل	أستاذ محاضر	المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017.

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لي، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . . ﴾

الآية رقم: (07) سورة إبراهيم .

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل علي بقبول الإشراف على رسالة الماستر أستاذي ومعلمي الفاضل الدكتور **"السبتي إسماعيل"**، الذي سهل لي طريق العمل ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة، فوجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب، فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح ومنحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهدا ولم يبخل عليا من وقته الثمين .

أبقاه الله ذخرا لطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وأرضاه بما قسم له .

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة

وفي الأخير نشكر كل طاقم مكتبة المنتدى

الفهرس

فهرس الموضوعات

العنـــوان	الصفحة
شكر	
فهرس الموضوعات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : علاقة النظام المحا سبي المالي بنظام الرقابة الداخلية	
تمهيد	07
المبحث الأول:النظام المحاسبي في شركات التأمين	08
المطلب الأول : تعريف النظام المحاسبي وخصائصه	08
المطلب الثاني : ركائز تصميم النظام المحاسبي	10
المطلب الثالث:مبادئ تصميم النظام المحاسبي	14
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في تصميم هيكل النظام المحاسبي	16
المبحث الثاني:مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية	18
المطلب الاول :تعريف نظام الرقابة الداخلية واهدافه	18
المطلب الثاني: مكونات وانواع نظام الرقابة الداخلية	21
المطلب الثالث : تعريف المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية	26
المطلب الرابع:علاقة النظام المحاسبي بنظام الرقابة الداخلية	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية المسيلة-CNAS-	
تمهيد	32
المبحث الأول : تقديم عام للوكالة محل الدراسة	33
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء بالمسيلة	33
المطلب الثاني: تعريف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء بالمسيلة	33
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء	36
المبحث الثاني : الطريقة المستخدمة وعرض وتحليل النتائج	40
المطلب الاول : الطريقة المتبعة في الدراسة	40
المطلب الثاني : الادوات و الاجراءات المتبعة وخصائص عينة الدراسة	43

المطلب الثالث :عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات	46
خلاصة الفصل	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	67
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	الاحصائيات الخاصة باستمارات الموزعة في المؤسسة محل الدراسة	40
02	أوزان الإجابات والأهمية النسبية للوسط الحسابي	42
03	الاستمارات الموزعة	43
04	معاملات الإرتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه	44
05	معامل ألفا– كرونباخ والتطبيق وإعادة التطبيق لمحاور الاستبيان	45
06	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	46
07	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	47
08	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	48
09	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	49
10	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	50
11	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	51
12	يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي	52
13	يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية	54
14	يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد الرقابة الداخلية في شركات التأمين	57
15	اختبار الطبيعية لبيانات الفرضية الاولى	59
16	اختبار الطبيعية لبيانات الفرضية الثانية	60
17	اختبار الطبيعية لبيانات الفرضية الثالثة	60

قائمة الأشكال

الرقم	الجداول	الصفحة
01	المكونات الخمس لنظام الرقابة الداخلية	23
02	الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء	36
03	الهيكل التنظيمي لمجال الدراسة (قسم المالية)	38
04	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	46
05	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	47
06	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	48
07	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	49
08	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	50
09	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة	51
10	يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فقرات بعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي.	53
11	يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية	55
12	يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد الرقابة الداخلية في شركات التأمين	57

مقدمة

تمهيد:

يعتبر التأمين وسيلة يمكن بمقتضاها مواجهة الأعباء المالية التي يترتب على المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها الإنسان بالنسبة لممتلكاته، لذلك وجب عليه البحث عن الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تضيق حدود الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر إلى أدنى نسب ممكنة، كما إن التامين انتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعة الأكثر قوة، وعلاوة على ذلك فان التامين يؤدي إلى نتائج اقتصادية هامة، نتيجة لتوظيف رؤوس الأموال وإعادة تكوينها.

يتمثل النشاط التأميني في قيام شركات التأمين الأخرى، ودراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، يترتب عند إبرام العقود وإصدار وثائق التأمين حقوقا لشركات التأمين في شكل أقساط التأمين، والتزامات تمثل في قيمة التعويضات المطالب بأدائها للمؤمن لهم. والمستفيدين من عقود التأمين ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي حيث يعتبر النظام التأميني أحد القنوات الفعالة في تعبئة المدخرات المحلية، وتوظيفها في شكل قروض وأدوات استثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية.

مما استوجب على مسيري المؤسسات البحث والتغيير في الحلول المناسبة لمواكبة هذه التغيرات بشكل يسمح لها بالتأقلم مع المحيط الخارجي، فالمعلومات المحاسبية والمالية التي يسيرها هذا النظام تتطلب ضمانات حول مصداقيتها وهذا عن طريق الرقابة الداخلية.
الرقابة هي الوظيفة الرابعة في العملية الإدارية ولا يكتمل أي عمل إداري بدون الرقابة للتأكد من تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة ونجاح الخطط والقرارات المختلفة التي تتخذها الإدارة ولمعالجة الانحرافات والاختلافات التي قد تنشأ بعيدا عم تم التخطيط له. إن ظلت محاسبة التأمين تحتفظ بدورها التقليدي في مجال تحديد وقياس وتصنيف المعلومات المختلفة فهذا لا يمنع من أن تكون مصدر أساسا للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تشكل قاعدة كل تصرف أو قرار يتخذه المسير.

من هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور محاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي ؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن إدراج الأسئلة الفرعية.

1- ما هو النظام المحاسبي في شركة التأمين ؟

2- ما هو نظام الرقابة الداخلي ؟

3- ماهي علاقة نظام الرقابة الداخلي بمحاسبة شركات التأمين ؟

1- فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: محاسبة شركات التأمين لها دور في تفعيل نظام الرقابة الداخلي، وللإجابة على الأسئلة السابقة ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة.

الفرضية الثانية: تتوافق إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الداخلية في شركات التأمين في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات.

2- أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذا الموضوع كونها حلقة وصل في سلسلة البحوث التي تهدف إلى معالجة موضوع التأمين والجوانب المحاسبة الخاصة به فقضية وظيفة محاسبة التأمين ودورها في إنجاز وتحقيق أهداف شركات التأمين الجزائرية.

3- أهداف الدراسة :

- معرفة مقدرة البيئة لشركات التأمين على تطبيق الإطار النظري للمحاسبة.
- الاطلاع على واقع شركات التأمين.
- تسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية ومدى ارتباطها بمحاسبة شركات التأمين.
- بيان العلاقة بين محاسبة شركات التأمين ونظام الرقابة الداخلي.

4- المناهج المتبعة في الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة في موضوع محاسبة التأمين ضرورة الاستعانة بمناهج متعددة، وذلك للإجابة على السؤال العامة المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة مسبقا، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بشكل كبير في جميع الجوانب النظرية والتطبيقية وكذا إلى جانب المنهج الإحصائي المستخدم في الدراسة الميدانية

5- مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام بالمجال المحاسبي في شركة التأمين.
- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه ذوي الاختصاص.
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة والتخصص في مجال الرقابة الداخلية.

6- الدرسات السابقة :

1- طبايبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين جامعة سطيف ، سنة 2014 .

أ/ أهداف الدراسة :

- محاولة إلقاء الضوء على الاطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الابلاغ المالي الدولية والمنصوص عليهما من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية .
- توعية وتنبيه المسؤولين في شركات التأمين الجزائرية بمدى أهمية محاسبة التأمين ودورها في تحديد القرارات في ظل معايير الابلاغ المالي الدولية .
- قياس مدى اهتمام المسيرين في الشركات الجزائرية للتأمين ومدى إعتمادهم على المحاسبة في عملية إتخاذ القرارات .

ب /**نتائج الدراسة :**

هناك إتفاق عام على أن الاطار المفاهيمي لمعايير الابلاغ المالي المتكون من أهداف ومبادئ مترابطة مع بعضها ، والتي تؤدي بدورها الى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية تساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وتقديرهم في الابلاغ المالي .

إن معايير الابلاغ المالي الدولية تهدف إلى تحديد الأسس السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والاحداث والظروف على المركز المالي للمنشاة من خلال نماذج وارشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات.

2- بوطورة فضيلة ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، رسالة ماجيستر، دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي –بنك–.جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية سنة 2007.

أ/ أهداف الدراسة :

- محاولة الالمام ببعض المصطلحات المتداخلة الرقابة ، المراجعة، الرقابة الداخلية ، المراجعة الداخلية ، الرقابة الخارجية 'كأدوات ضبط أساسية لعملية الرقابة الداخلية .
- محاولة معرفة اهداف نظام الرقابة الداخلية واساليب الرقابة الادارية والمحاسبية .
- امكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك .

ب /نتائج الدراسة :

– يعني نظام الرقابة الداخلية جميع السياسات والاجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أغراضها ، لذا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المالية .

–إذا ماطبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تقييم أدائها ، اما في غياب وجود قواعد وإجراءات صارمة وفعالة لنظام من شأنه أن يؤدي إلى فشله وعدم قدرته على تحقيق أهدافه على النحو المرجو منه.

–أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية ، من شأنه دعم الاهداف المتوخاة من هذا النظام ، لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية ، أن تجري تحليلا لتكاليف والمنافع لأنه مكلفا للغاية ، والاساس في النظام وجود مراجعة داخلية سليمة لانها اداة الادارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة للمؤسسة سواءا بخدماتها الوقائية او التقيمية

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اجريت الدراسة على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS بالمسيلة.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال العام الدراسي 2018/2017

8- هيكل الدراسة :

بناءً على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا، في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على تقسيم البحث إلى فصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول: الذي يتضمن مبحثين، المبحث الأول الذي يحتوي على الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي في شركة التامين أما المبحث الثاني مفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثاني: الذي يتضمن مبحثين، المبحث الأول الذي يحتوي على تعريف بالمؤسسة من حيث النشأة والتعريف والهيكل أما المبحث الثاني حول الطريقة المتبعة في الدراسة وعرض النتائج.

الفصل الأول

علاقة النظام المحاسبي المالي بنظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

شركة التأمين هي منشاة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم الشركة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستمارة الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أوالمستفيد عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني تحقيق ربح مناسب، إلا أن المحاسبة في شركات التامين تختلف من غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التامين.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة، وجميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة بصفة عامة حيث يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول الإطار العام لنظام المحاسبي في شركة التأمين من حيث التعريف والخصائص والركائز والمبادئ في حين يتعرض المبحث الثاني إلى النظام الرقابة الداخلي يتضمن مفهوم والمكونات والأنواع.

المبحث الأول: النظام المحاسبي في شركات التأمين

تبين من الدراسات المحاسبية المختلفة إن المحاسبة وليدة ظروف إقتصادية وقانونية وإجتماعية، وتطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة طوائف

متعددة سواء داخل المؤسسة أوخارجها، كما تبين كذلك إن المحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لخدمة أصحاب المؤسسة، والإدارة بل، المجتمع ككل يعمل النظام المحاسبي في شركات التامين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة تمهيدا لاتخاذ القرارات المناسبة، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتبويب البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها في شكل معلومات مفيدة لمن يهمه الأمر من مستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء من داخل المؤسسة أوخارجها.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي وخصائصه

1-تعريف النظام المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة اونسق مترابط من الأجزاء أوالعناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف.

التعريف الأول: يعتبر النظام المحاسبي من بين الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وبإشرافها ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة النماذج والسجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المؤسسة.[1]

التعريف الثاني: النظام بصفة عامة هومجموعة من الأشياء المادية والمعنوية التي تهدف من خلال العلاقات بينها إلى تحقيق غرض معين سواء كان ماديا أومعنويا فالشروع مثلا هونظام اقتصادي مكون من مجموعة من الأشياء المادية والمعنوية التي تهدف إلى خلق إنتاج اقتصادي يحقق للمجتمع إشباعا معنيا ويحقق لملاك المشروع إشباعا آخر.[2]

[1] طبايبة سليمة، دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف، 2014/2013،ص 75.

[2] _ محمد القيومي محمد، عبد المقصود دبيان، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 1993، ص 3.

التعريف الثالث: النظام المحاسبي هومجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة والتي تلاءم طبيعة عمليات المشروع وايضا الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية اوالية اوكلهما معا.[1]

2-خصائص النظام المحاسبي:

يتميز النظام المحاسبي المالي في شركة التامين بخصائص متعددة وهي:

*تعتمد مصادر التحويل في مؤسسات التامين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر التحويل الداخلية.

*يتمثل المنتج النهائي لمؤسسة التامين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة أجلة وليست حالية كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التامين.

*معظم شركات التامين تمارس أنشطتها في كل نوعي التأمينات بفروعها المختلفة أي تأمينات الحياة وتكوين الأموال، وتأمينات الممتلكات والمسؤوليات ونظرا لوجود اختلاف بين طبيعة كل منها، ولإغراض تقييم الأداء فانه يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التامين.

*لا يمكن للمؤسسة التامين تحديد مقدار إرباحها أوخسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية، ويرجع ذلك لسببين أساسين:

الأول: إن عقود التامين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها.

الثاني: إن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التامين لا يمكن تقديرها اوتحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود.

يرتبط أيضا بالخاصية السابقة إن طبيعة عمل مؤسسات التامين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الجل قد يترتب عليها عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها، وابسط مثال على ذلك هوإقساط التامين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق والفترة المالية للمؤسسة مما يؤدي لوجود إقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة، مما يمكن القول معه إن طبيعة نشاط مؤسسات التامين أسبغت

[1] صالح محمد، القرا للعلوم المالية و الادارية ، مجلة الباحث ،محاسبة – تدقيق حسابات ،ص 1

أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمقدمات وما يترتب عنها عن مسؤوليات تترتب على دخول مؤسسات التامين في عمليات إعادة تامين ان تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التامين الصادر من إجمالي حسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك داخل حساب الإرادات والمصروفات الذي يتم إعداده دوريا بهدف تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التامين على حدى.[1]

المطلب الثاني: ركائز تصميم النظام المحاسبي:

يسعى النظام المحاسبي إلى خدمة إدارة المؤسسات لتحقيق أهدافها، ولهذا نجد ركائز أساسية ينبغي أن

تراعى عند تصميم النظام وإهمالها يترتب عليه آثار سيئة، وتتمثل في: [2]

1-1ملائمة التقارير المالية:

إن دراسة وتحليل القوائم المالية وغيرها من البيانات التي تحتاجها الإدارة تعتبر الركيزة الأولى للبدء في تصميم النظام المحاسبي، ويجب إن يدرك مصمم النظام إن مستندات القيد الأولى لها استخدامات أخرى خلاف كونها الأساس الذي تعتمد عليه التقارير المالية، فمثلا إشعار خصم العمولة بالإضافة إلى استخدامه في تحديد العمولة الدائنة في حساب الأرباح والخسائر، فانه يستخدم لإخطار العميل بمبلغ العمولة المخصوم من حسابه، وهكذا بالنسبة لجميع مستندات القيد الأخرى.

1-2الدقة:

تعتبر الدقة من العوامل الهامة جدا التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم النظام المحاسبي في الشركات، ويجب أن يتحقق مصمم النظام من توافر الدقة في كل ناحية من نواحي النظام، وقد يبدوللبعض أن الدقة تعني توازن الحسابات التحليلية مع حسابات الرقابة، ولكن هذه النظرة ضيقة لموضوع الدقة، إنها يجب ان تتسع لتشمل التحقق من صحة قيد وتصنيف وتلخيص العمليات المختلفة، بدرجة تجعل القوائم النهاية تعكس المركز المالي الحقيقي ونتيجة الأعمال مما سيساعد الشركة على اتخاذ القرار.

---

[1] صالحي يونس، مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التامين الجزائرية، شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2014/2013، ص3.

[2] _ احمد نور، احمد بسيوني شحاتة ،محاسبة المنشات المالية تصميم النظام المحاسبي شركات التامين – البنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،ص ص،15 -22.

يجب على المصمم أن ينظر باهتمام إلى المناطق التي يحتمل الخطأ فيها كما يجب أن يوفر الوسائل الكفيلة اكتشاف الأخطاء مجرد وقوعها، ومن ثمة سيساعد الإدارة في إتخاذ قراراتها ولهذا يجب ان تكون الحقائق تعرضها باستمرار مع ضرورة عرضها بطريقة جيدة.

1-3السرعة:

تعد السرعة من الاعتبارات المهمة في تصميم النظام المحاسبي، فلا شك أنه إذا كانت المعلومات غير متوفرة لدى الإدارة، فإن هناك إحتمال إتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق المشكلة ويكون الوقت متأخرا لإصلاح الضرر الواقع وقد دفعت الرغبة في السرعة كثير من المنشات في الخارج إلى الحصول على آلات باهظة التكاليف بهدف إثبات العمليات في الحال بمجرد وقوعها، ويجب أن تكون السجلات المحاسبية أكثر من سجلات تاريخية لإظهار النتائج السابقة ويجب أن يعد النظام المحاسبي بطريقة تجعل تقارير التقدم اليومية والشهرية معروفة مباشرة بعد إنتهاء الفترة المعدة عنها وبطريقة تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات اليومية.

1-4قابلية المعلومات للقياس:

تعتبر المحاسبة أداة لعرض الحقائق الإقتصادية بإستخدام النقود كوسيلة للقياس، وبالتالي فإن المحاسب يركز إهتمامه على البيانات والمعلومات التي تخضع للقياس الكمي ويعرضها في التقارير المحاسبية.

1-5موضوعية المعلومات:

تتميز الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية بانها متعددة من ناحية، ومن ناحية أخرى

بانها ذات مصالح متعارضة بينما يقوم طرف واحد فقط بإعداد هذه المعلومات، ومن هنا ينبغي على معد المعلومات المحاسبية أن يراعي الحياد بين جميع الأفراد الذين يستخدمون هذه المعلومات.

1-6 قابلية المعلومات للتحقق:

إن مراعاة الموضوعية والحياد عند إعداد المعلومات المحاسبية، تساعد كثيرا في أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق، حيث أنها ارتكزت على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم محددة لا تحتمل اللبس أوالتأويل في تفسير هذه المعلومات.

1-7الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية أحد الإعتبارات الهامة في تصميم النظام المحاسبي، وتتكون من تنظيم العمل والمجهود والاجرءات المنسقة التي يتم القيام بها داخل الشركة لحماية أصولها، ولضمان دقة وسلامة بيانا المحاسبية، ولزيادة كفاءتها التشغيلية تعني الرقابة الداخلية أكثر من تصميم لنماذج المحاسبية وتحديد مساراتها، ولكن هذا يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة التي قد تمتد إلى تنظيم الشركة ذاتها، فطالما أنها تعني تنظيم العمل، فان مصمم النظام المحاسبي قد يتطلب بعض التغييرات في الهيكل الوظيفي للشركة.

ولا تقتصر الرقابة الداخلية على الدفاتر والبيانات المستخرجة منها، ولكنها تشتمل على أية إجراءات يتم القيام بها الحماية أصول الشركة من ضياع أو الإسراف، فان أي إجراء يوضع داخل الشركة لضمان مراجعة سجلات يمكن أن يندرج تحت الرقابة الداخلية وأي خطة المنظمة لزيادة الكفاءة التشغيلية ولتشجيع الأفراد على تطبيق سياسة الإدارة أيضا تندرج تحت الرقابة الداخلية واي خطة المنظمة لزيادة الكفاءة التشغيلية ولتشيع الأفراد على تطبيق سياسة الإدارة أيضا تندرج تحت الرقابة الداخلية، كما تشتمل على وضع معايير مقدمة للأداء ووضع التقارير على الأداء الفعلي، ويعتبر توزيع المسؤوليات بطريقة تجعل عمل الفرد يراجع بواسطة غيره تلقائيا من مظاهر الرقابة الداخلية، ذلك لأنه في هذه الحالة يجب أن يتفق أكثر من فرد على أي تلاعب مما يصعب معه القيام به.

يعتبر الحكم على درجة الإعتماد على البيانات المختلفة أودقتها أحد وظائف الرقابة الداخلية المرتبطة بالمحاسبة، ولا شك أن هذه العملية ليست وظيفة إدارة الحسابات فقط طالما أن التقارير والبيانات تمر بأقسام مختلفة قبل وصولها إلى إدارة الحسابات، ولهذا فإن مسؤولية التأكد من صحة البيانات يقع على عاتق جميع أقسام المؤسسة التي يكون لها علاقة بتشغيل البيانات، وتعتبر من أحد مسؤوليات إدارة المؤسسة لصياغة سياسات خاصة للمحافظة على أصولها وتحقيق أرباح، ويمكن أن يشترك مصممواالنظم المحاسبية بخيراتهم في إرشاد الإدارة في هذا المجال، ولكن هذا لا يغير من كون الرقابة الداخلية هي مسؤولية

إدارة المشروع مجتمعة ويجب على مصمم النظام أن يتأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية في كل مرحلة من إعداد النظام، فالمؤسسة لا تعيش بقصد الاحتفاظ بسجلات وقوائم ولكن لتحافظ على أصولها وزياداتها ،فأي نظام يسمح بتسرب الأصول أونقصانها ا عن طريق الإهمال وعدم الكفاءة أوالسياسات المحاسبية غير السليمة لا يعتبر نظام فعال على الإطلاق.

1-8التكلفة:

يجب أن يولي مصمم النظام المحاسبي عناية خاصة بالتكاليف المرتبطة بتصميم النظام وإدارته، ويراعي مدى إمكانية تحمل المؤسسة لتكاليف تطبيق النظام المقترح، وما إذا كانت ستجني من خلاله مزيدا من الأرباح، وقبل البدء في إتخاذ القرار بتنفيذ النظام الجديد يجب إعداد قائمة تكاليف مقارنة تقارن الوضع القديم بالجديد.

ويلاحظ أن جميع الإعتبارات والركائز كان هدفها زيادة ربحية المؤسسة وتحسين مركزه المالي بطريق مباشر

أوغير مباشر، فالتقارير المالية يتم عرضها بقصد تجنب الخسائر وتفادي عدم الكفاءة وبالتالي زيادة الأرباح، وبنفس الطريقة فان الدقة والسرعة تحقق هذا الهدف على أساس أنها ا تمد الإدارة بمعلومات يمكن الإعتماد عليها في الوقت المناسب، وكذلك إعتبار الرقابة الداخلية تحقق نفس الهدف طالما أن المقصود منه هوالمحافظة على أصول الشركة وزيادة كفاءة العمليات والالتزام بالسياسات الإدارية بهدف زيادة أصولها أوالمحافظة عليها.

المطلب الثالث: مبادئ تصميم النظام المحاسبي

يتم تقسيم الشركات إلى إدارات أوأقسام، وتعتبر المشكلة الرئيسية للنظام المحاسبي هي ضمان تدفق المعلومات بين تلك الإدارات وما يترتب على ذلك من أعباء كتابية جسيمة هي من أصعب مشاكل النظام يتم توزيع السلطة والمسؤولية على كل قسم في المؤسسة فيصبح مستقل عن غيره ومسؤول أمام المستوى الإداري الأعلى ومتساوي مع الأقسام الموجودة معه على نفس المستوى، فإذا كان هناك بعض الصعاب المتعلقة بسجلات أحد الأقسام فإنه يمكن الإستعانة بأحد خبراء النظم لحل هذه الصعاب، كما أنه حدث إرتباك في خطوط الإتصال بين قسمين من أقسام الشركة فيجب أن يعاد النظر في عملية تنظيم الإتصال، فالخبير في كلتا يترتب عليه مشاكل أخرى.

ويجب ضمان أقصى مستوى للكفاءة من خلال إلقاء نظرة شاملة للنظام ككل، أما النظرة الضيقة للمشاكل التي تعتري أجزاء من النظام فإنها قد تكون مفيدة في بعض الحالات، إلا إنه في معظم الأحوال يجب إعادة دراسة النظام للتغلب على المشاكل الأساسية فيه، بدلا من تغيير الإجراءات والطرق المستخدمة كلما حدث مشكلة في أحد أجزاء النظام، ولهذا الغرض يجب أن يكون الخبير ملما بجميع أعمال الشركة وبالعلاقات الداخلية بين إداراته وأقسامه المختلفة.

وحتى يمكن تصميم النظام بطريقة تسمح بتدفق المعلومات بين جميع العمليات والأقسام، وجب جمع البيانات وتنظيمها وتخزينها ومعالجتها يدويا وآليا وعرضها في شكل بيانات خام، بيانات محللة ومعارف، وبأي من الوسائل النصية والمرئية والصوتية[1]، فإن هذه النظرة الشاملة يجب أن تؤخذ بإستمرار لضمان أقصى كفاءة ممكنة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن ينقسم النظام المحاسبي إلى مجموعة من النظم في كل قسم، ولكنه وحدة واحدة تغطي جميع مصالح الشركة، إن هذه النظرة تمكن الخبير من إقتراح تغييرات تمنع تداخل الإختصاصات، وقد تصل تلك الاقتراحات إلى إنشاء أقسام جديدة لضمان الرقابة والكفاءة. وفي معظم الحالات نجد أن إعادة تنظيم الشركة يعتبر أمرا ضروريا بعد إدخال النظم المحاسبية الآلية، أوالإلكترونية وهذه تعتبر أيضا من المسؤوليات الملقاة على عاتق مصممي النظام المحاسبي، ويلاحظ أنه لا يجب ينظر إلى تلك الوسائل الحسابية الحديثة على أنها أدوات الزيادة سرعة العمليات فقط، أنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة والدقة وتخفيض التكاليف في بعض الحالات، وبناء على ذلك فإنه يجب أن يكون مصمم النظام على علم تام بالسجلات والتقارير والقوائم والمراسلات الداخلية والخارجية اللازمة لبقاء الشركة بهذا الإلمام يمكنه أن يصمم النظام بطريقة تيسر الحصول على هذه المطالب في الوقت المناسب[2] ومما سبق يتضح أن النظام المحاسبي لن يكون متكاملا إذا كان كل قسم من أقسام الشركة يصمم ويستخدم النماذج الخاصة به ويخطط الإجراءات المتعلقة بأعماله دون النظر إلى بقية أجزاء المشروع، وتنحصر خطورة هذا الوضع في التكاليف المرتفعة لعمليات القيد والنسخ وإعادة النسخ بالنسبة لبعض المستندات الذي قد يصل إلى مرات عديدة في أقسام مختلفة، وهذا

[1] _ ستيفن موسكوف، مارك سيكمن، ترجمة، كمال الدين سعيد، أحمد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص25.

[2] _ احمد نور، احمد بسيوني شحاتة ،مرجع سابق، ص24-26

بطبيعة الحال يترتب عليه حدوث أخطاء في تلك العمليات واستحالة تحقيق الرقابة، بل وعدم القدرة على تقديم التقارير المناسبة لإتخاذ القرارات.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في تصميم هيكل النظام المحاسبي:

يتأثر اختيار هيكل النظام المحاسبي بما ينطوي عليه من تشكيله النظم الفرعية، والقواعد والمعايير التي تحكم الأداء المحاسبي، ومجموعة الدفاتر والمستندات وطرق تصميمها، وإجراءات التشغيل، وعناصر الرقابة ونظم التقارير، وغير ذلك من العناصر والمقومات بعدد من العوامل منها:[1]

1-1حجم المنشأة: تكون الرقابة المباشرة للمالك في المنشآت الصغيرة والتي يختفي فيها تقسيم العمل المحاسبي وربما يعتمد في أدائه على موظف واحد أوشخص خارجي، يكون هيكل النظام مبسطا بدرجة كبيرة وغالبا ما يكون بالقدر الذي يلبي المتطلبات القانونية، أما في المنشآت الكبيرة فيكون النظام على درجة كبيرة من التنوع وتعدد المراحل والإجراءات ويراعى فيه تلبية احتياجات مختلف الأطراف على درجة كبيرة من التنوع وتعدد المراحل والإجراءات ويراعى فيه تلبية احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية.

1-2الشكل القانوني للمنشأة وطبيعة الملكية :تقسم المنشآت إلى منشآت عامة تمتلكها الدولة بالكامل ومنشآت خاصة مملوكة للأفراد، ومنشآت مختلطة تشارك الدولة بجزء من رأسمالها، ومن الطبيعي أن يتأثر النظام المحاسبي بالشكل القانوني لكل من هذه التنظيمات.

1-3أهداف المنشأة :فهناك منشآت إلى الربح، ومنشآت غير هادفة للربح كالمنشآت الحكومية والبلدية والتعاونية والخيرية، ومن الطبيعي أن ينصب جل إهتمام النظام المحاسبي في المنشآت الهادفة إلى الربح على طرق قياس وتحديد صافي النتيجة من ربح أوخسارة، بينما ينصب إهتمام النظام الثاني من المنشآت على الربط مع السياسات التي تعمل هذه المنشآت على تحقيقها.

1-4 طبيعة النشاط:

يؤثر هذا العمل بدرجة أكبر من غيره، فيختلف النظام المحاسبي في منشأة تجارية عنه في منشأة صناعية أومصرفية أوشركة تأمين أومنشأة زراعية، فلا تحتاج المنشأة

[1] -طبابيية سليمة، مرجع سابق، ص 82-84

التجارية مثلا إلى نظام للتكاليف، كما إن نظام التكاليف في منشأة صناعية يختلف عن النظام ذاته في منشأة زراعية، وتحتاج المنشأة المصرفية إلى نظام مختلف تماما عن المنشآت السابقة وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين.

1-5 أثر التشريع:

يتأثر النظام المحاسبي لأي منشأة حتما بالتشريع، إلا إن حجم التأثر يختلف فهويتسع في المنشآت العامة أكثر مما هوعليه الحال في المنشآت الخاصة، ولا يقتصر أثر التشريع على التشريعات الوطنية، فالفروع الخارجية تتأثر أيضا بالتشريعات السائدة في البلدان المقامة فيها.

1-6التنظيم الإداري:

في حالة التنظيم المركزي تبرز الحاجة إلى نظام محاسبي مركزي، أما في حالة النظام اللامركزي فتبرز الحاجة إلى تكييف النظام لتلبية احتياجات مختلف مراكز القرار من المعلومات المحاسبية.

1-7إستخدام الحاسبات:

وهي تؤثر بدرجة كبيرة ففي ظلها تختفي بعض السجلات وبعض الوظائف المحاسبية ويتجه النظام المحاسبي نحوالمركزية وتبرز الحاجة إلى إتقان عناصر الرقابة بما يتفق وخصوصية الوضع الجديد.

1-8الإنتشار الجغرافي:

إن المنشأة ذات الفروع المتعددة تحتاج إلى تقسيم النظام أفقيا على عدد الفروع وإعداد نتائج الأعمال والحسابات الختامية لكل فرع، كما إن للفروع الخارجية خصوصيتها أيضا.

1-9 المؤثرات الاقتصادية:

فعندما تشتد المنافسة مثلا، تبرز الحاجة إلى قررات سريعة وبالتالي إلى توفير المعلومات المحاسبية بأوقات قصيرة جدا وبتفاصيل أكثر.

المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلية:

يعرف نظام الرقابة في اي مؤسسة خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين, حيث يوفر الحماية لعملية الانتاج للمعلومات المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة .

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية وأهدافه :

1-تعريف نظام الرقابة الداخلية :

تعدد التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية، سبب التطور الذي عرفه واختلاف المعرفين له، إلا أننا ستورد مجموعة من التعاريف الأكاديمية التي يمكن اعتمادها والأخذ بها،

1-1 تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية :

نظام الرقابة الداخلية هومجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة.

وتحسين الأداء، يبرز ذلك بالتنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة. [1]

1-2 لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين :

الذي ينص على انها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية موجداتها وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة.[2]

1-3 تعريف اللجنة طرق المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين :

تشمل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة بيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى

---

[1] _c honnel et v gerard.audit et contrôle interme :aspects finanaiers ;operation etstrategique ;04eme edition pallaze ;paris ;1992 ;p :35.

[2] رافد عبيد النواس النقيب، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن نقابة المحاسبين والمدققين المركز العام ،مجلة الباحث،العدد45،سنة 2016،ص38،

الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.[1]

وبعد استعراض أهم التعاريف الأكاديمية لنظام الرقابة الداخلية، يمكن إدراج أهم تعريف منبثق ومكمل ومتمثل في:

نظام الرقابة الداخلية: هوعملية تتضمن وجود نظام فعال للمعلومات يتيح التأكد بشكل دائم ويقوم هذا النظام على خدمة الإدارة ومساعدتها في ضمان إن الأداء يتم وفقا للخطط الموضوعة.

2-أهداف نظام الرقابة الداخلية:

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يمكن استخلاص الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام والمتمثلة ف

2-1 التحكم في المؤسسة

يعتبر التحكم في اهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها من اهم اهداف مجلس الادارة والمسؤولين التنفيذين، ويحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات وعليه فان تصميم وتطبيق نظام رقابي هومن مسؤولية الادارة والمسيرين.[2]

2-2 حماية اصول المؤسسة

تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أوالضياع أوالاختلاس سواء كان بسوء نية أوحسن نية.

2-3 ضمان صحة ودقة المعلومات:

يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لان ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي لزيادة درجة الثقة فيها.

---

[1] خالد أمين عبد الله.علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص-ص228-229.

[2] عيد عباد مناور الرشيدي، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشرق الاوسط للدرسات العليا، سنة 2010، ص 14

2-4 تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة

تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة الى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة ، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناء على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوافرة ، بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة.

2-5 احترام السياسات الادارية والالتزام بها:

تتم بلورة أهداف المؤسسة ، إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة ، ويتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات إلا دارية ، من خلال إصدار أوامر كتابية أوشفوية تقضي الامتثال لها والالتزام بها وهذا من شانه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافه المرسومة. [1]

المطلب الثاني: مكونات وانواع نظام الرقابة الداخلية:

1-مكونات نظام الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية خمسة فئات من عناصر الرقابة تصممها وتنفذها الإدارة لتوفير تأكيد مناسب على تحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالإدارة وهي :

1-1بيئة الرقابة :

يمثل جوهر الرقابة الفعالة في المؤسسة في اتجاه إدارتها، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن الرقابة شيء هام، سيدرك باقي الأفراد في المؤسسة ذلك سيستجيبون لذلك من خلال تنفيذ الرقابة الموضوعية، ومن جانب آخر، إذا أدرك أعضاء المؤسسة عدم أهمية الرقابة للإدارة العليا، وأن الإدارة العليا لا تدعم الرقابة، فمن المؤكد أن الأهداف الرقابية للإدارة لن يتم تحقيقها وتشمل بيئة الرقابة التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، وحتى يمكن فهم وتقييم بيئة الرقابة، يجب على المدقق أن يأخذ المكونات الفرعية التالية بعين الاعتبار:

[1] بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2007، ص ص 40 41،

الاستقامة والقيم الأخلاقية، –الهيكل التنظيمي، – تعيين السلطة والمسؤولية، –الالتزام بالصلاحية، – فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، – مشاركة مجلس أولجنة التدقيق، – سياسات وممارسات الموارد البشرية.

1– 2 تقدير المخاطر :

يمثل تقدير المخاطر التقارير المالية تعريف الإدارة وتحليلها للإخطار الخاصة بإعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. وعلى سبيل المثال، إذا قامت الشركة على نحومتكرر ببيع منتجاتها بسعر يقل عن تكلفة المخزون بسبب التغيرات التكنولوجية السريعة، فمن الضروري للشركة ان تضع الرقابة الملائمة للتغلب على خطر الزيارة في المخزون. [1]

1–3أنشطة الرقابة :[2]

تتمثل أنشطة الرقابة على الإجراءات والسياسات والقواعد التي توفر تأكيد مناسب من أنه قد تم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وأنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة.

تتعلق أنشطة الرقابة بالرقابة على التشغيل والرقابة على الالتزام، حيث تهتم أنشطة الرقابة على التشغيل بتقييم الأداء في جميع المستويات الإدارية عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط وفقا للموازنات التخطيطية واتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية، وكذلك متابعة تقارير التشغيل داخل كل قسم وفقا لنظام الرقابة المطبق.

1–4المعلومات والاتصالات :

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة والى آخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى. وحتى تستطيع الشركة ان تعمل وتراقب عملياتها، عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها في الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والأحداث الخارجية. أما فيما يتعلق بالاتصال فانه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أوالعكس

[1] _ الفين ارينز وجيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000ص ص.383–385

[2] _محمد السيد سرايا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2013، ص28.

أوبشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها اثر في تحقيق الشركة لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسن واتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات. [1]

1-5المراقبة:

تتعلق أنشطة المراقبة بالتقدير الفتري لجودة أداء الرقابة الداخلية، تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغيير في الظروف المحيطة، ويوضح الشكل رقم (01)أن بيئة الرقابة تمثل المظلة للمكونات الأخرى، وبدون وجود بيئة رقابة فعالة، لن ينتج عن العناصر الأربعة رقابة داخلية فعالة بغض نظر عن جودته.

الشكل رقم (01)المكونات الخمس لنظام الرقابة الداخلية

2

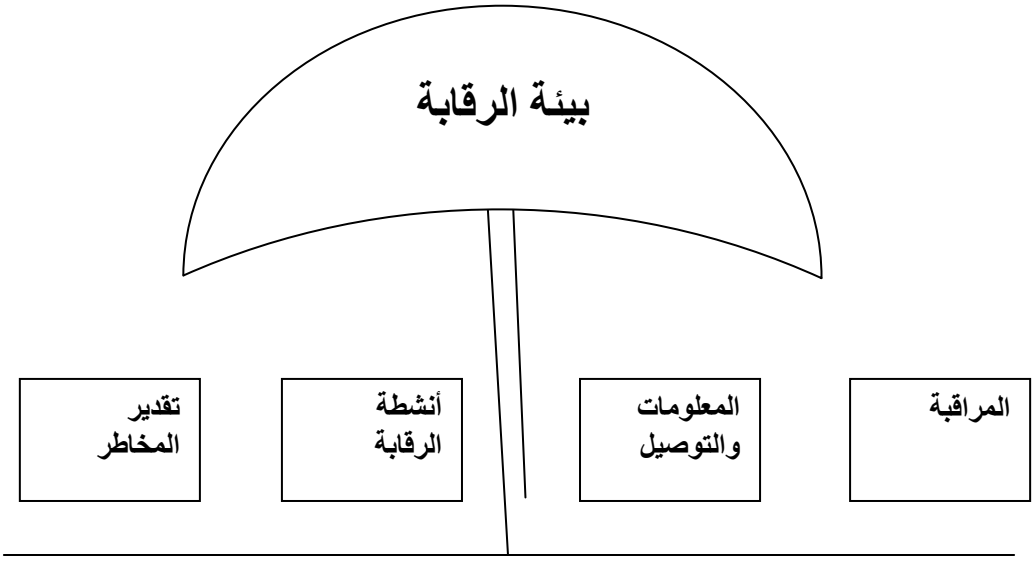

المصدر :ألفين أرينز وجيمس لوبك ،ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي ،المراجعة مدخل متكامل ،دار المريخ للنشر ،الرياض،المملكة العربية السعودية ،2000،ص 383.

2

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان، التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، لطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن عمان 2009، ص:57.

[2]ألفين أرينز وجيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 383.

يتكون نظام الرقابة الداخلية من شقين مكملين لبعضهما، شق محاسبي خاص بتحقيق الرقابة المحاسبية، والتي تخص الأهداف المتعلقة بحماية الأصول والسجلات وضمان دقة البيانات المحاسبية، وشق إداري خاص يتحقيق الأهداف ومفاهيم الكفاءة والفعالية في العمليات الإنتاجية والإدارية.

2-1الرقابة المحاسبية:

يقصد بها كل الطرق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة للبيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها –على سبيل المثال – إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام المصادفات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الوجبات بموظف الحسابات عن الوجبات المتعلقة الإنتاج والتخزين.

2-2 الرقابة الإدارية :

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين. [1]

2-3 الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول الخاصة بالمشروع من الاختلاس والضياع أوسوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل

[1] مصطفى صالح سلامة ،مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية ، الطبعة الأولى 'دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان ، 2010 ،ص ص15 16.

كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الإختصاصات والسلطات والمسؤوليات. [1]

بالإضافة إلى أنواع أخرى من الرقابة الداخلية تدخل ضمن نطاق تطبيق نظام الرقابة الداخلية وهي :[2]

2-3-1الرقابة المانعة أو السابقة:

وهي تتمثل في الضوابط والقواعدالتي تنظم العمل وهي بذلك تمنع حدوث الاخطاء والانحرفات.[3]

2-3-2 الرقابة المستمرة أوالمتتابعة :

وهي تعمل على ضمان تحقيق أهداف وتنفيذ قرارات أولا بأول.

2-3-3 الرقابة المعالجة أوالمصححة:

وتأتي بعد التنفيذ الفعلي لمحاولة تصحيح ما وقع من انحرافات أوفروق.

والرقابة قبل وأثناء التنفيذ تكون أكثر فاعلية من الرقابة بعد حدوث التنفيذ، حيث لا تستطيع الإدارة التحكم فيمل يحدث فعلا، ولكن كل ما تستطيعه هذه المرحلة هوتقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف.

2-4 الرقابة الداخلية الشرعية

من السمات المميزة لمصاريف المشاركة هوقيام اعمالها على اساس احكام الشريعة الاسلامية ،وهذا ما تؤكده قوانين تاسيسها ونظمها الاساسية ، الامر الذي يتطلب العمل بكل الوسائل على ضمان التزمات بذلك ،والتاكد من هذا الالتزام باستمرار،وهذا ما ادى الى ضرورة الحاجة لوجود الرقابة داخلية شرعية. [4]

---

[1] مرجع نفسه ص، 16.0

[2] رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دارهومة، الجزائر .2013، ص ص136-137.

[3] سعيد يوسف حسن كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الاسلامية غزة، سنة 2004، ص 49

[4] نوال بن عمارة، ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في مصاريف المشاركة، مجلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد09 سنة 2009 ص 155.

المطلب الثالث :تعريف المراجعة الداخلية وعلاقتها بالرقابة الداخلية

1-تعريف المراجعة: تمثل المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل المؤسسة المعينة بغرض فحص وتقييم الانشطة التي تقوم بها هذه المؤسسة ، وتهدف المراجعة الداخلية الى مساعدة الافراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤليات المنوطين بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل،التقييم،التوصيات والمعلومات التي تتعلق بالانشطة التي تتم مراجعتها .[1]

كما ان هناك فريق من الكتاب يعرفون المراجعة الداخلية على انها :مجموعة من الانظمة او وظيفة داخلية تنشأها الادارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود ، بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية ، في التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية اصول وممتلاكات المنشأة [2].

2-دورنشاط المراجعة الداخلية بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن ان تقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا للمراحل الجوهرية وهي :

2-1دراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلية

فعلى المراجع ان يحقق المعرفة الكافية والفهم الكامل لنظام المحاسبي للمؤسسة ،واساليب الرقابة المحاسبية الداخلية المرتبطة بها ،وذلك للتأكد من اجراءات الرقابة الداخلية كافية بدرجة يمكن الاعتماد عليها وبذلك يمكن تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت واطار اختيارات المراجعة ،كما ان عليه فهم تدفق العمليات .

2-2التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية

يمكن للمراجع ان يعد تقييما مبدئيا ،لنظام الرقابة الداخلية بمجرد تفهمه لهذا النظام ، وقبل ان يعد هذا التقييم يجب ان يقدم بعض الاعمال على سبيل التجريب ومثال ذلك ان يختار عملية تم انجازها ، ويقوم بتكرار الخطوات التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية ،وبذلك يحصل المراجع على درجة من التأكيد بان الاجراءات المستخدمة تطبق فعلا ،وفقا لما ينص عليه النظام خلال عملية التقييم المبدئي للنظام .

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون ،الرقابة والمراجعة الداخلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2006،ص ص219-220.

[2] أحمد محمد مخلوف ،المراجعة الداخلية فيظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2007،ص60.

يجب ان يقوم المراجع بتحليل نظام الرقابة الداخلية من منظور ماهية مكونات النظام الجيد في التصميم ، كما يسمح التقييم المبدئي للمراجع بالتعرف عل نقاط الضعف في النظام ، وعندما يتضح للمراجع حوانب الضعف ، فانه يحدد انواع الاخطاء او التلاعب المحتمل حدوثه نتيجة كل جانب ضعف او خلل معين في النظام .

2-3اجراء اختبارات المراجعة الداخلية

حيث تم اجراء كل من :

_اجراءات المراجعة التحليلية :ساعدت في فهم النشاط بدرجة افظل والتعرف على المجالات التي تحتاج الى فحص اكثر .

_اختبارات الالتزام :وتصمم هذه الاختبارات للتحقق من ان اساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها ،واذ اعتقد المراجع بعد عملية الاختبار ان اساليب الرقابة الداخلية تعمل بفعالية ، فان ذلك يبرو الاعتماد على هذا النظام .[1]

_استخدام وسائل الرقابة المزدوجة ، فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات ،

_تقييم نتائج الدراسة واختبار النظام .[2]

المطلب الرابع: علاقة النظام المحاسبي بنظام الرقابة الداخلية[3]

يعتبر النظام المحاسبي السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من أحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التاكد من صحة المستندات، إجراءات

[1] سامح رفعت أبو حجر وايمان أحمد محمد رويحة ،دور المراجعة الداخلية كالية لتقويم نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر ، ضمن المؤتمر السنوي الخامس المحاسبة في عالم التغير ، جامعة القاهرة ص-ص 17-18.

[2] عزوز ميلود ،دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير ،كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، جامعة 20/اوت/1955،سكيكدة ،2007،ص-ص،80-82.

[3] عبد الرحمن، تقييم نظام الرقابة الداخلية، باحث، جامعة الملك عبد العزيز، سنة 2012 ، ص ص 20-21.

مطابقة دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به.لذلك سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي

1- 1التسجيل الفوري للعمليات:

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون شطب وتسجيل فوق تسجيل آخر.

1-2التأكد من صحة المستندات:

تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعتبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات ومنها:

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته.
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمركز النشاط.
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها.
- يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات.

إن المبادئ السالفة الذكر تمكن المحاسب من سهولة التأكد من المستند ومن البيانات التي يحتويها وفي هذا الإطار لابد أن يجمع المستند الشروط التالية:

- يجب أن يتم إعداده بدون شطب، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط أوالتأويل. وأن يحتوي على التاريخ.

1-3عدم إشراك موظف في مراقبة عمله:

وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بذلك، نظرا لان المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أوالتلاعبات الممكن وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطاء المحاسب عن جهل للطرف والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه وكذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب

كونه صادر عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسئ إلى المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل:

نستنتج وظيفة النظام المحاسبي في شركات التامين وخصائص وكذلك مبادئ وركائز النظام المحاسبي وتسعى شركات التامين كغيرها من المنشات فهي تعمل جاهدة للمحافظة على مكانتها في بيئة تنافسية.

حيث أن الرقابة الداخلية بمثابة وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العلمي من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المخططة ومع تطور حجم المؤسسات الاقتصادية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية في محاولة لتحقيق الأهداف والمسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة.

الفصل الثاني

دراسة حالة الصندوق الوطني

للتأمينات الاجتماعية CNAS -

المسيلة

تمهيد:

بعد تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة في الفصل الاول، سنحاول في هذا الفصل نتناول الجانب الميداني لهذه الموضوع تم اختيار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمسيلة

وللإحاطة بمختلف جوانب هذه الدراسة خصصنا المبحث الأول لتقديم عام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بالمسيلة. أما المبحث الثاني الطريقة المستخدمة في الاستبيان.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة محل الدراسة.

في هذا المبحث سنتطرق إلى إعطاء لمحة عن تاريخ نشأة صندوق الضمان الاجتماعي بولاية المسيلة بصفة عامة، وتحديد هياكلها مع إعطاء تعاريف لبعض هياكلها والمصالح المكونة لها والمهام التي تقوم بها بصفة خاصة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بالمسيلة.

إن صندوق الضمان الاجتماعي CNAS هو عبارة عن مؤسسة خدماتية، تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين والمؤسسات، وذلك من خلال تحقيق الأمن والطمأنينة للنفس، لما ينتج عن الحوادث والأخطار التي تصيب الشخص أثناء العمل أو خارج العمل، أو عن طرق الخصم المباشر من الراتب الشهري للعامل حسب المادة 11 من القانون 90/06 الذي ينص على إجبارية تأمين العمل ضد الأخطار، حيث تعمل وكالة المسيلة بهذا القانون وتطبقه على عمال الوظيف العمومي مثل المعلمين، الموظفين ... وكذا عمال القطاع الخاص.

حسب هذا فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي تتميز بتسيير ذاتي عن غيرها من المؤسسات الخدماتية، وباعتبار أن الوحدة هي هيئة عمومية تقوم على فكرة تعاونية مقتضاها أنه من الصعب أن يتحمل الشخص وحدة الآثار (الأضرار)، التي لحقت به فغنه من السهل أن يتحمل تلك الآثار إذا ساهم معه غيره فيها.

المطلب الثاني: تعريف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بالمسيلة.

عرفت ولاية المسيلة الضمان الاجتماعي منذ سنة 1978م حيث تم إنشاء فرع مكلف أساس بتسيير المنح العائلية وتعويضات الأدوية تابع إداريا لوكالة سطيف غير أنه وفي إطار اللامركزية للضمان الاجتماعي التي شرع في تطبيقها سنة 1985م تم أنشاء وكالة قائمة بذاتها مكلفة بتسيير الأخطار الاجتماعية المنصوص عليها قانونيا والقيام بمهام تحصيل الاشتراكات وتقديم التعويضات وإجراء المراقبة الطبية باعتبارها وكالة مصنفة من الدرجة الثالثة طبقا للمرسوم التنفيذي 07/92 المؤرخ في 1992/01/04م.

الموقع الجغرافي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS(وكالة المسيلة):

تقع وكالة المسيلة بشارع طريق برج بوعريريج حيث تقدر مساحتها بحوالي 2000م^2 يحدها شمالا حي 32مسكن ومن الجنوب المركز الثقافي وغربا شارع العقيد عميروش وحي

غالية العيد، وفي إطار سياسة تقريب الضمان الاجتماعي من المؤمنين الاجتماعيين فان أهم ما يميز ولاية المسيلة هو التوزيع المنظم لمراكز الدفع وفروع (ملاحق) الضمان الاجتماعي عبر تراب الولاية:

* المركز: تطلق هذه الكلمة على المؤسسة التي تضم مصالح متعددة في غالب الأحيان وتضم العديد من المؤمنين وتختص في عدة مجالات للتأمين الاجتماعي مثل: التعويض عن الأدوية، المنح العائلية، العطل، لمراقبة الطبية وتضم عدة عمال.

* الملحق: هو مكتب يضم عمال أقل من عمال المركز ويكون تابعا للمركز والقريب منه ولا يضم مصالح كثيرة.

كلا من المركز والملحق تابع لمديرية مؤسسة الضمان الاجتماعي بالمسيلة التي تحتوي على جل مصالح التأمينات الاجتماعية، حيث تحتوي وكالة المسيلة على 9 مراكز و18 ملحقا، موضحة في الجدول التالي:

مراكز وملاحق الضمان الاجتماعي	تاريخ الافتتاح	الصنف
الحي الإداري مسيلة	1998	مركز دفع، المراقبة الطبية
بوسعادة 1	1979	مركز دفع، المراقبة الطبية
سيدي عيسى	1982	مركز دفع، المراقبة الطبية
عين الملح	1979	مركز دفع، المراقبة الطبية
مقرة	1979	مركز دفع، المراقبة الطبية
حمام الضاعة	1979	مركز دفع، المراقبة الطبية
أولاد دراج	1980	مركز دفع، المراقبة الطبية
مقر الوكالة مسيلة	**1984**	**وكالة المسيلة، مركز دفع، المراقبة الطبية**
بن سرور	1989	ملحق
أولاد سيدي براهيم	2001	ملحق
سيدي عامر	1994	ملحق
عين الحجل	1979	ملحق
مجدل	1996	ملحق
برهوم	1998	ملحق
ونوغة	2002	ملحق

المعاضيد	1980	ملحق
عين الخضراء	1999	ملحق
الهامل	2005	ملحق
جبل مساعد	2002	ملحق
سليم	2002	ملحق
المسيف	2002	ملحق
جامعة محمد بوضياف	2003	ملحق
عين الريش	2004	ملحق
أولاد عدي القبالة	2003	ملحق
تيمسا	2004	ملحق
الشلال	2003	ملحق
بوسعادة 2	2008	مركز دفع، المراقبة الطبية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء "وكالة المسيلة".

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

وكالة المسيلة

1- مدير الوكالة:

يتربع على رأس صندوق هذه الوظيفة وقد تم تفويض السلطة له بإعطائه كل الصلاحيات في اتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بالصندوق، وذلك في حدود الأطر التنظيمية والقانونية المتعامل بها وبالتالي فهو يتكفل ب:

- متابعة كل مهام الصندوق والتصديق على كل الوثائق والبيانات والصكوك وكل وثيقة رسمية تجاه مختلف وحدات الولاية.
- متابعة نشاط وأعمال الصندوق.
- تقديم التقارير وتمثيل الصندوق في المناسبات والجهات الرسمية.

وتحتوي أمانة المديرية على خلية الإصغاء والاتصال والإعلام، خلية الإحصاء، مصلحة الأمن والوقاية، مصلحة المراقبة الداخلية، الخلية المحلية للأرشيف.

2- نيابة المديرية للإعلام الآلي:

وتسمى مركز الحسابات وتعتبر القلب النابض للعمليات التي تسير في الوكالة وعلى المستوى الوطني، حيث تقوم بكل أعمال الإعلام الآلي والمهمة الأساسية لها هي تخزين المعلومات الخاصة بالوكالة واستغلالها في حساب الميزانية لأنها تحتوي على جميع قواعد البيانات الخاصة بها، وكذلك معالجة تحصيل الاشتراكات وحساب عدد الناشطين (العاملين) وغير الناشطين (الفئات الخاصة).

3- نيابة مديرية الإدارة العامة:

تقوم هذه النيابة بتسيير مجموع الوسائل المادية والبشرية للوكالة بالإضافة إلى مراقبتها للمشاريع الاستثمارية والتكوين المقوم من طرف الوكالة، وهي تتكون من المصالح التالية:

قسم الإدارة العامة، مصلحة المستخدمين، فرع الأجور، قسم الوسائل العامة، الجرد ومتابعة الاستثمارات، مصلحة الإنجاز، مصلحة الأمن والصيانة.

4- نيابة مديرية المالية والتحصيل: تشمل هذه النيابة على قسمين وهما: قسم التحصيل وقسم المالية.

1/ قسم التحصيل: ويشمل المصالح التالية:

أ- مصلحة الترقيم: تعتبر هذه المصلحة همزة وصل بين أعوان الصندوق وأرباب العمل وهي أول مصلحة يقصدها رب العمل من أجل الانتماء للضمان الاجتماعي.

ب- مصلحة الاشتراكات: تتمثل مهام هذه المصلحة في تتبع وتحصيل النفقات المالية وبذلك تعتبر المحرك الأساسي للتحصيلات والأداءات في الضمان الاجتماعي.

ج- مصلحة المنازعات: هذه المصلحة مكلفة بتتبع المنازعات بين الوكالة والمشتركين حيث أنه لا يمكن اللجوء إلى العدالة مباشرة إلا بعد إحالة القضية إلى هذا القسم للنظر فيها.

د- مصلحة مراقبة المشغلين: تتكون هذه الخلية من أمانة المصلحة ومن رئيس المصلحة ومن مراقبين.

و- خلية التدابير التشجيعية: تهدف هذه الخلية المبرمجة من طرف المديرية العامة إلى تحفيز المستخدمين على التشغيل وكذلك من أجل التخفيض من نسبة البطالة.

2/ قسم المالية: وتتمثل مهام هذه المصلحة في تتبع العمليات في مجال المحاسبة والمالية والميزانية، حيث كان مكتب التربص.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي (قسم المالية).

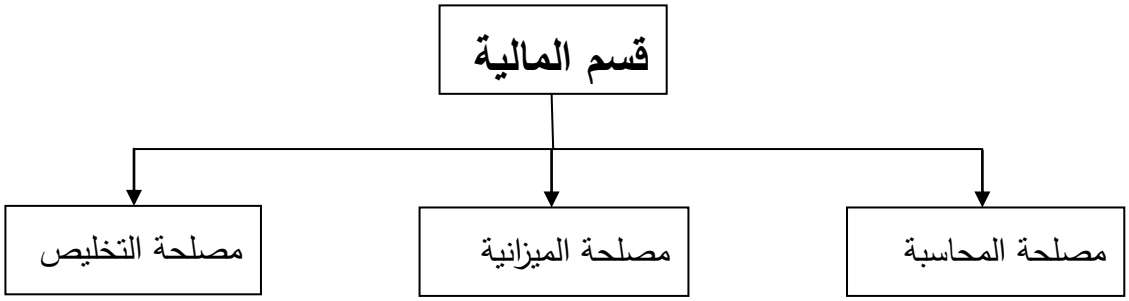

- رئيس قسم المالية: يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح.
- رئيس مصلحة المحاسبة المالية: يقوم بمراقبة جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة وتسجيلها محاسبيا.
- رئيس مصلحة التخليص: يقوم بعملية تخليص جميع النفقات الخاصة بالوكالة وكذا يقوم بمقاربة البنكية وتتبع جميع الحسابات البنكية وكذا المقارنة البنكية بين جميع الحسابات.

- رئيس مصلحة الميزانية: متابعة الميزانية للسنة المالية الجارية من خلال ضبط الإيرادات والنفقات.

6- نيابة المراقبة الطبية:

تشمل على مصالح المراقبة الطبية حيث يتمثل دورها الأساسي في مراقبة جميع العمليات في شقها الطبي وهذا من أجل المحافظة على التوازن في صندوق الضمان الاجتماعي ومحاربة الغش في جميع الملفات المقدمة للصندوق.

المبحث الثاني: الطريقة المستخدمة وعرض وتحليل النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

سنتاول في هذا المطلب عرض الطريقة المتبعة في الدراسة وذلك من خلال التعرف على مجتمع الدراسة واهم مصادر البيانات بالإضافة الى أدوات جمع البيانات

أولا: مجتمع وعينة الدراسة.

1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبالغ عددهم 640 عامل، وقد بلغ حجم العينة المدروسة 40 موظف وموظفة أي مانسبة 6.25%.

ولتوضيح الدراسة إرتأينا توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينة من الأفراد ومجتمع الدراسة وذلك لغرض جمع البيانات التي تتعلق بدور محاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي.

يتكون مجتمع من 640 عامل في المؤسسة

نسبة حجم العينة من المجتمع X= 40 *100 /640 = 6.25%

2-الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات

لقد تم توزيع (40) استمارة إستبيان في مؤسسة الصندوق لضمان الاجتماعي بالمسيلة من أجل تقديم بعض الشروح وبذلك يكون إجمالي الاستبيانات الخاضعة للدراسة (40) إستبيان

الجدول رقم: (1)الاحصائيات الخاصة بالاستمارات الموزعة في المؤسسة محل الدراسة

	الاستبيـــــان	
	الـعـــدد	**النسبـة**
عدد الاستمارات الموزعة	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: بيانات الدراسة وطرق أدوات جمعها

1- بيانات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتتمثل فيما يلي:

أ- بيانات ثانوية: وهي تمثل الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب إستطاعتنا وما توفر لدينا من وسائل وأدوات الإطلاع على الدراسات السابقة ومراجعة الادبيات المنشورة حول دور محاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي باستخدام كتب ومجلات.

ب- بيانات أولية: وتشمل في البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، حيث إعتمدنا في جمعها على الاستبيان هو عبارة عن نموذج به مجموعة من الأسئلة توجه الى أفراد العينة من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة ما.

2-أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبيان وقد إعتمدت الباحثة على دراسة (طبايبة سليمة) دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفقا لمعايير الإبلاغ المالي للدولة.

واحتوى على أسئلة سهلة وواضحة وإدخال بعض التعديلات واالفقرات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة كما أن الإجابة على الأسئلة كانت وفق منهج الإجابات المغلقة وهذا من أجل تسهيل عملية تحليل النتائج وقد تم إعداد الإستبيان على النحو التالي:

-إعداد إستبيان اولي من أجل جمع المعلومات.

-عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف من اجل إختبار مدى ملائمة لتجميع البيانات.

-تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما إقترحه الأستاذ.

-عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشادات وتعديا مايجب.

-الوصول الى الصيغة النهائية بعد التعديلات والتصحيحات.

-الاستبيان على أفراد العينة لتجميع البيانات اللازمة للدراسة.

جدول رقم: (2)أوزان الإجابات والأهمية النسبية للوسط الحسابي

الإجابـــة	الوسـط	المتوسط الحسابي
موافق بشدة	5	5-4.20
موافق	4	4.19-3.40
محايد	3	3.39-2.60
غير موافق	2	2.59-1.80
غير موافق بشدة	1	1.79-1

المصدر: من اعداد الطالبة.

3- محتوى الإستبيان:

احتوى الاستبيان على المقدمة لاجل تقديم موضوع الدراسة للمستقصي منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في موضوع وقمنا بتقديم الدراسة على انها في إطار عملي بحت وأن موضوعها يتعلق بدور محاسبة شركات التامين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي كما تبين أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وقد تم تقسيم الإستبيان الى:

أولا: البيانات الشخصية

-الجنس؛

-العمر؛

-الوظيفة؛

-المؤهل العلمي؛

-التخصص العلمي؛

سنوات الخبرة.

ثانيا: الفرضيات

هناك ثلاث فرضيات حيث تحتوي هذه الفرضيات على تسعة وعشرون عبارة.

الجدول رقم (3) :الاستمارات الموزعة

الفرضيات	الترقيم
الفرضية الأولى: تعدالبنية المالية لشركات التامين قادرة على الالتزام بالاطار المفاهيمي للمحاسبة.	من العبارة 01الى العبارة 10.
الفرضية الثانية :تتوافق إجراءات محاسبة التامين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي .	من العبارة 01 الى العبارة 10.
الفرضية الثالثة : تساهم الرقابة الداخلية في شركات التامين في زيادة دقة تقييم الأصول و الالتزامات.	من العبارة 01 الى العبارة 09.

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة وخصائص عينة الدراسة .

أولا :الأدوات الإحصائية المستخدمة

1-صدق الاستبيان (الصدق الظاهري): قامت الطالبة بالتأكد من صحة فقرات الاستبيان من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاث أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف/ المسيلة/ قسم مالية والمحاسبة بالإضافة الى الأستاذ المشرف

2-ثبات الاستبيان: من أجل إختبار مصداقية وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان لكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل ألفاكرومباخ لتحقيق الغرض المطلوب.

3-الأساليب الإحصائية المستعملة

-النسبة المئوية والتكرارات لمعرفة خصائص عينة الدراسة .

-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارت محل الدراسة .

-معامل الفاكرونباخ cronbachs.لقياس الثبات.

-اختبار معامل الارتباط Rبيرسون لقياس العبارات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه.

ثانيا :خصائص عينة الدراسة

1-صدق الاتساق الداخل

لقد جرى التّحقق من صدق الاستبيان عن طريق حساب الاتساق الداخلي للأسئلة، والذي يعتمد على حساب معامل الارتباط بيرسون بين العبارات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (4): معاملات الإرتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه

البنة المالية لشركات التأمين		إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها		الرقابة الداخلية في شركات التأمين	
السؤال	الارتباط	السؤال	الارتباط	السؤال	الارتباط
01	**0.59	01	**0.46	01	**0.70
02	**0.65	02	**0.55	02	**0.78
03	**0.72	03	**0.64	03	**0.76
04	**0.69	04	**0.72	04	**0.69
05	**0.77	05	**0.80	05	**0.76
06	**0.64	06	**0.87	06	**0.69
07	**0.73	07	**0.76	07	**0.51
08	**0.73	08	**0.64	08	*0.35
09	**0.82	09	**0.82	09	**0.46
10	**0.50	10	**0.80	//	//

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج spss.

** دال عند (α= 0.01)، * دال عند (α= 0.05)

يتضح من الجدول رقم(4): أن جميع معاملات إرتباط الاسئلة بالدرجة محاورها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.01) و(α= 0.05)، ما يعتبر مؤشرا على صدق الاتساق الداخلي للمحارور وصلاحيتهم للاستخدام مع عينة الدراسة الاساسية.

2-: الثبات

ألفا كرونباخ

تم التأكد من ثبات الاستبيان عن طريق معامل الثبات لألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (5): معامل ألفا- كرونباخ والتطبيق وإعادة التطبيق لمحاور الاستبيان

محور	معامل ألفا كرونباخ
البنية المالية لشركات التأمين	0.869
إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها	0.889
الرقابة الداخلية في شركات التأمين	0.800

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

يتضح من الجدول رقم (5): أن قيمة معامل **ألفا كرونباخ** للثبات تراوحت ما بين (0.80) كأدنى قيمة ، و (0.88) كأعلى قيمة وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيتها للإستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية .

المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

1-عرض وتحليل النتائج

أ/ تحليل البيانات الوصفية:

الجدول رقم (6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	31	77.5%
أنثى	09	22.5%
الإجمالي	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

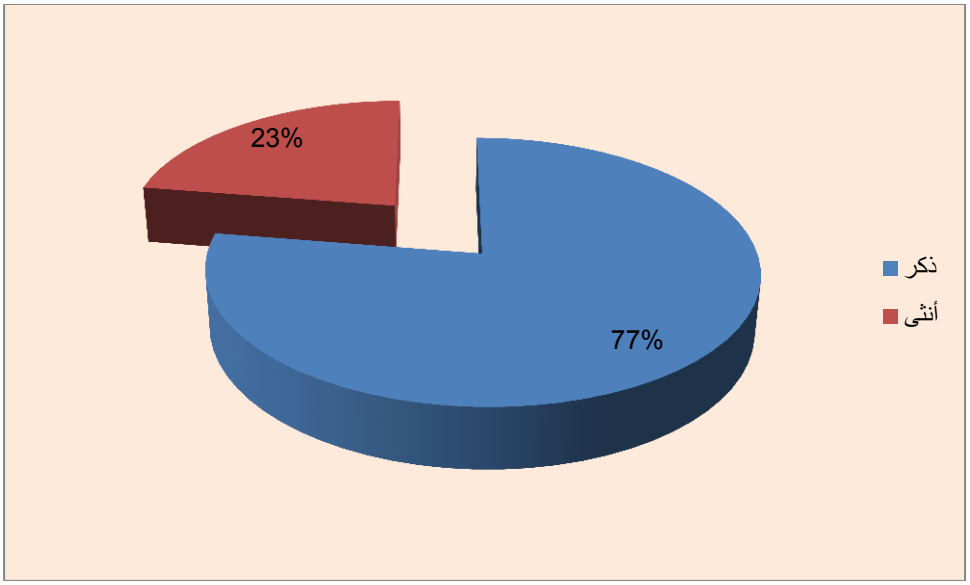

الشكل رقم (04): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـ 31 فرد أي بنسبة 77.5 %، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ 9 أفراد أي ما نسبته 22.5% .

الجدول رقم (7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	01	2.5%
من 30 إلى 40 سنة	19	47.5%
40 إلى 50سنة	18	45%
من 50 إلى 60 سنة	02	05%
الإجمالي	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

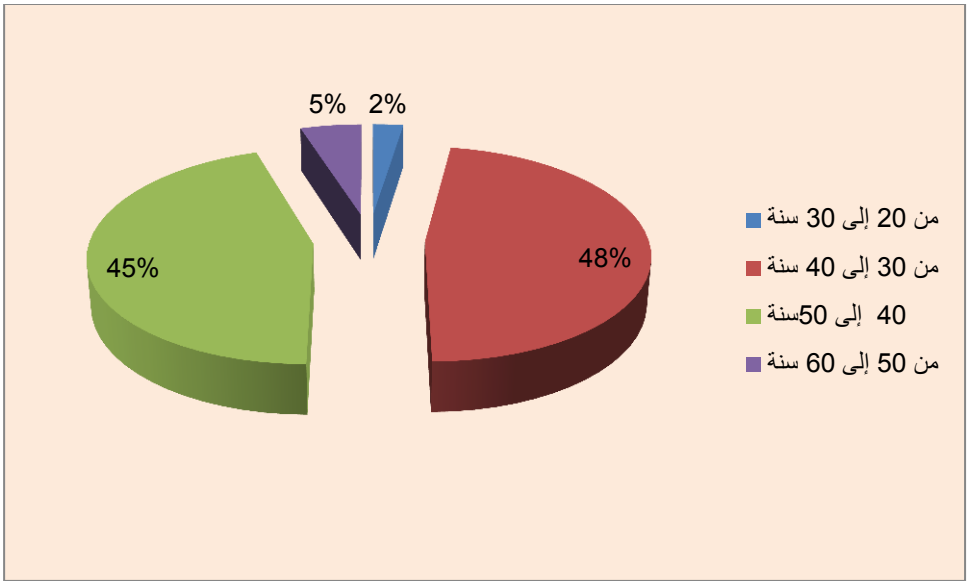

الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم من 20 إلى 30 سنة قدر بـ فرد واحد فقط أي بنسبة 2.5 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 30 إلى 40 سنة قدر بـ 19 فرد أي ما نسبته 47.5%، أما الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 40 إلى 50 سنة فقد قد عددهم بـ 18 فرد بنسبة بلغت 45%، وأخيرا الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 50 إلى 60 سنة فقد قدر عددهم 02 فرد بنسبة مئوية بلغت 5 %.

الجدول رقم (8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
محاسب بشركات التأمين	12	30%
مدقق خارجي	02	05%
مدير بشركة التأمين	02	05%
وظيفة أخرى	24	60%
الإجمالي	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

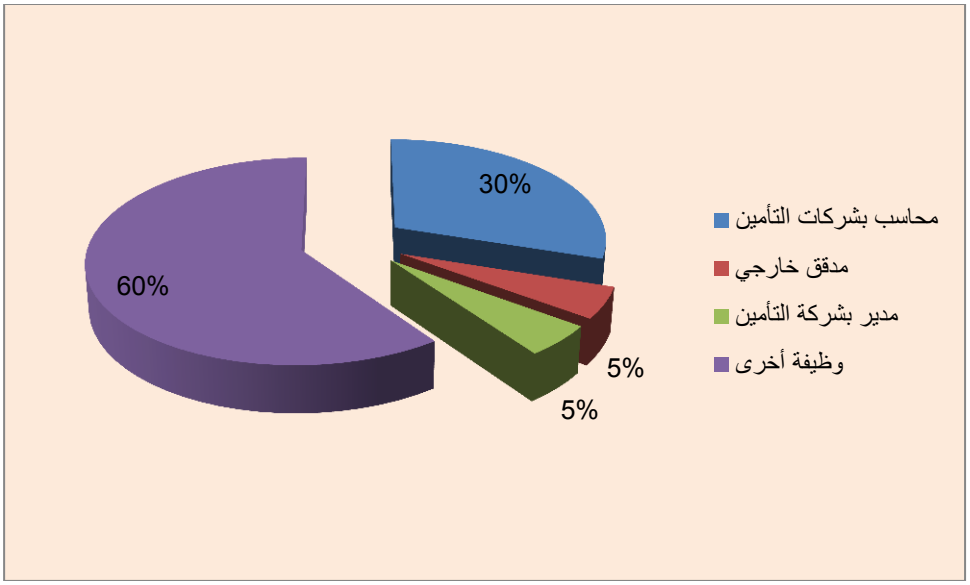

الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب محاسب بشركات التأمين قدر بـ 12 فرد أي بنسبة 30%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب مدقق خارجي قدر بـ 2 فرد أي ما نسبته 5%، ونفس النسبة السابقة تمثل الأفراد الذين يشغلون منصب مدير بشركة التأمين، وأخيرا نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون مناصب أخرى قدر 24 فرد أي ما نسبته 60 % .

الجدول رقم (9) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
تقني سامي	16	40%
ليسانس	17	42%
ماستر	06	15%
دكتوراه	01	2.5%
الإجمالي	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

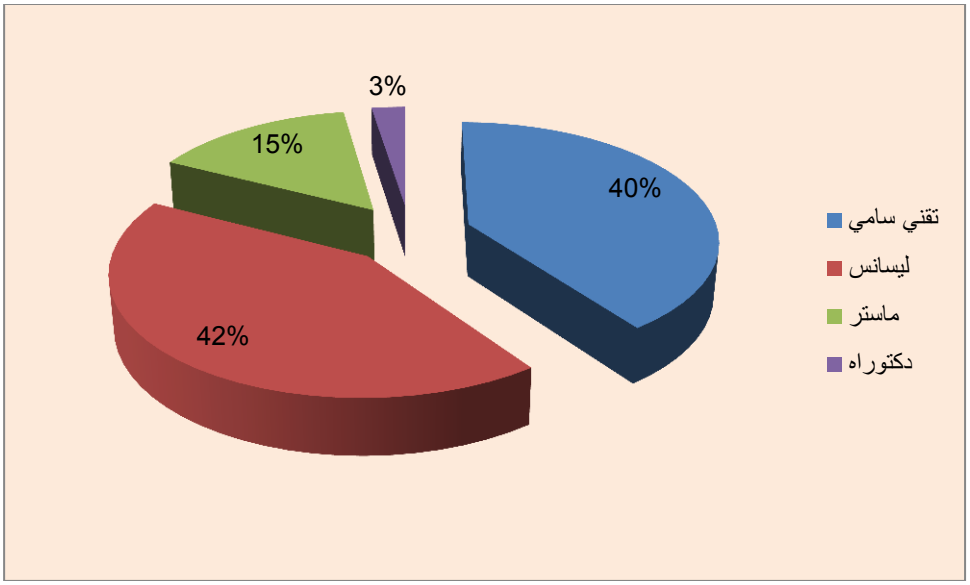

الشكل رقم (7) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المؤهل تقني سامي قدر بـ 16 فرد أي بنسبة 40 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المؤهل ليسانس قدر بـ 17 فرد أي ما نسبته 42%، أما الأفراد ذوي المؤهل ماجستير فقد بلغ عددهم 06 أفراد بنسبة قدرة بـ15%، و أخيرا الأفراد المتحصلين على شهادة الدكتوراه قدر عددهم بفرد واحد فقط بنسبة بلغت 2.5%.

الجدول رقم (10) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	09	22.5%
علوم المالية	07	17.5%
ادارة أعمال	07	17.5%
أخرى	17	42.5%
الإجمالي	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

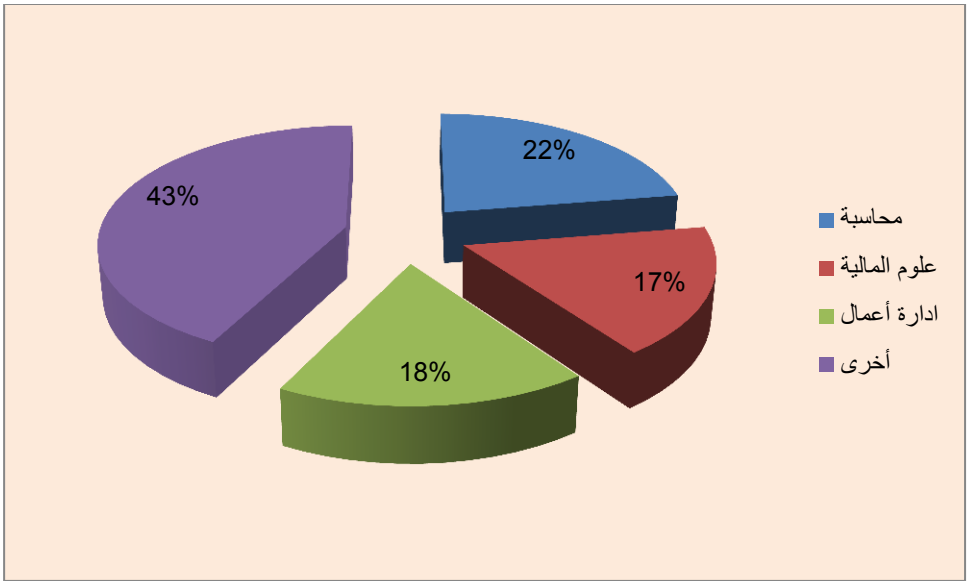

الشكل رقم (08) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد في تخصص المحاسبة قدر بـ 09 أفراد أي بنسبة 22.5 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تخصصهم علوم المالية قدر بـ 07 أفراد أي ما نسبته 17.5%، نفس النسبة السابقة تمثل الأفراد الذين درسوا تخصص ادراة أعمال وأخيرا الافراد الذين درسوا تخصصات أخرى والمقدر عددهم 17 فرد بنسبة 42.5%.

الجدول رقم (11) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	01	2.5%
من 05 إلى 10 سنوات	03	7.5%
من 11 إلى 15 سنة	15	37.5%
أكثر من 16 سنة	21	52.5%
الإجمالي	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

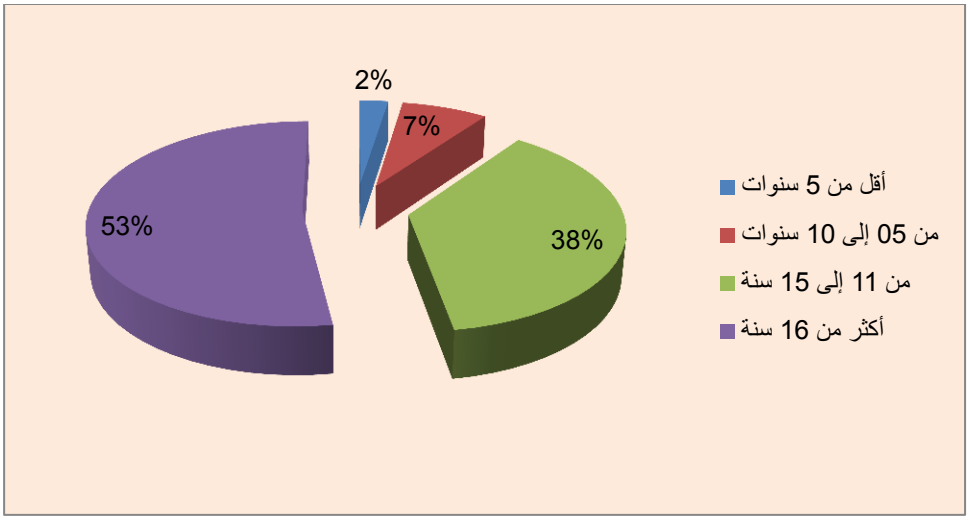

الشكل رقم (9) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة.

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم اقل من 5 سنوات قدر بـ 01 فرد فقط أي بنسبة 2.5 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات قدر بـ 3 أفراد أي ما نسبته 7.5 %، أما الأفراد الذين تتراوح مدة الخدمة لديهم ما بين 11 و15سنة فقد بلغ عددهم 15 فرد بنسبة قدرت بـ 37.5%، وأخيرا الافراد الذين تفوق مدة الخدمة لديهم 16 سنة والمقدر عددهم بـ21 فرد بنسبة 52.5%.

ب **تحليل الفرضيات:**

نصت **الفرضية الأولى لهذه الدارسة على:** "تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة"، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

جدول رقم (12): يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
01	النظام المحاسبي المالي يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية.	3.8250	0.87376	6	مرتفعة
02	شركات التامين توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية.	3.8750	0.82236	5	مرتفعة
03	المؤسسة تتبع الأسس والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	4.2250	0.73336	2	مرتفعة

04	يهدف الإطار المفاهيمي إلى عرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة.	3.8750	0.93883	5	مرتفعة
05	يساعد الإطار المفاهيمي في ضبط إجراءات محاسبة التأمين.	3.8250	0.87376	6	مرتفعة
06	توفر القوائم المالية جميع عناصر الأصول بقيمها الحقيقية.	3.7750	0.89120	7	مرتفعة
07	تعتمد محاسبة التأمين على التنبؤ في تقدير مخاطرها المتوقعة.	3.6500	1.14466	8	مرتفعة
08	النظام المحاسبي يوفر تقارير تساعد الإدارة في تقييم وتقويم أصول المؤسسة.	4.2500	0.66986	1	مرتفعة
09	تحترم محاسبة التأمين كل المبادئ والفروض المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	4.0000	0.75107	4	مرتفعة
10	تمسك محاسبة التأمين بالدينار الجزائري، وتعوض خسائر الزبائن بنفس العملة	4.0250	0.94699	3	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

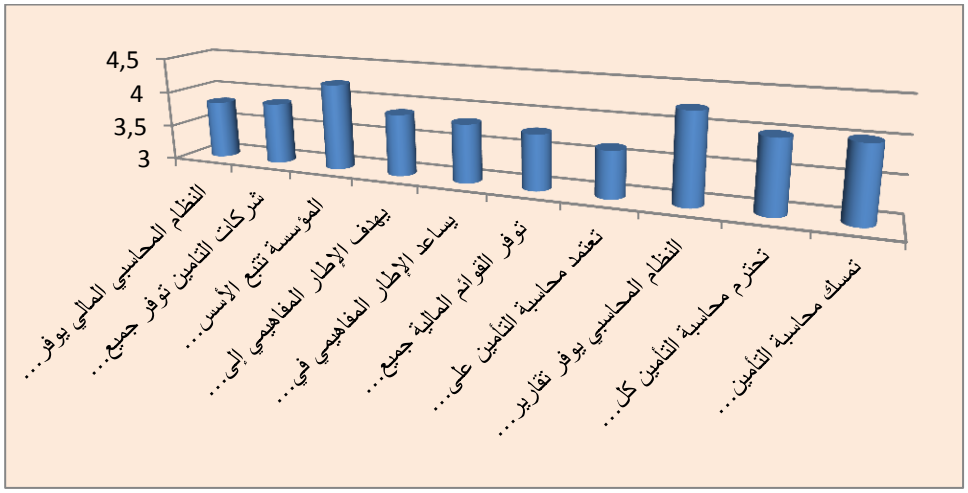

شكل رقم (10): يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة فقرات بعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي.

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (10) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد على بعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة جاءت حسب الترتيب التالي " النظام المحاسبي يوفر تقارير تساعد الإدارة في تقييم وتقويم أصول المؤسسة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.25، تليها في المرتبة الثانية " المؤسسة تتبع الأسس والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي " بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.22، اما المرتبة الثالثة فقد عادة لـعبارة " تمسك محاسبة التأمين بالدينار الجزائري، وتعوض خسائر الزبائن بنفس العملة " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ4.02، في حين عادة المرتبة الرابعة لـ " تحترم

محاسبة التأمين كل المبادئ والفروض المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ4.00 . اما المرتبة الخامسة فقد عادة لـكل من " شركات التامين توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية "و" يهدف الإطار المفاهيمي إلى عرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة " بمتوسط حسابي بلغ 3.87، و المرتبة السادسة لعبارتين " النظام المحاسبي المالي يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية " و " يساعد الإطار المفاهيمي في ضبط إجراءات محاسبة التأمين " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ3.82 ، أما المرتبة السابعة فقد عادة لعبارة " توفر القوائم المالية جميع عناصر الأصول بقيمها الحقيقية " بمتوسط قدره 3.77 وفي الأخير المرتبة الثامنة للعبارة " تعتمد محاسبة التأمين على التنبؤ في تقدير مخاطرها المتوقعة." بمتوسط قدر بـ 3.65 وكل العبارت السابقة جاءت بدرجة مرتفعة، مما يعني أن البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة

من خلال أراء المستجوبين نستنتج ان النتائج مرتفعة من خلال حساب المتوسط والانحراف حيث ان البنية المالية لشركات التامين قادرة على الالتزام بالاطار المفاهيمي للمحاسبة اسنادا لذلك ان المؤسسة تطبق النظام المحاسبي في شركة التامين حيث يوفر معلومات ويتبع قواعد محاسبية مقارنة مع المؤسسات اخرى .

نصت الفرضية الثانية لهذه الدارسة على: " تتوافق إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي "، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

جدول رقم (13): يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
01	النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين هو نفسه المطبق في كل المؤسسات الاقتصادية.	3.6250	1.10215	5	مرتفعة
02	إجراءات محاسبة التأمين منصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	4.0000	.75107	1	مرتفعة
03	يطبق النظام المحاسبي المالي للتأمين في جميع شركات التأمين.	3.8250	.95776	2	مرتفعة
04	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين.	3.8000	.91147	3	مرتفعة

05	النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية معنيا دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.	3.5250	1.08575	6	مرتفعة
06	تستخدم جل شركات التأمين أسلوب القياس وفق القيمة العادلة.	3.4250	.95776	9	مرتفعة
07	تمسك محاسبة التأمينات استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر.	3.6750	1.04728	4	مرتفعة
08	تتلاءم محاسبة التأمين مع مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني.	3.4500	.95943	8	مرتفعة
09	تتلاءم محاسبة التأمين مع الأهمية النسبية.	3.5000	.87706	7	مرتفعة
10	تمسك محاسبة التأمين استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية.	3.3000	.99228	10	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

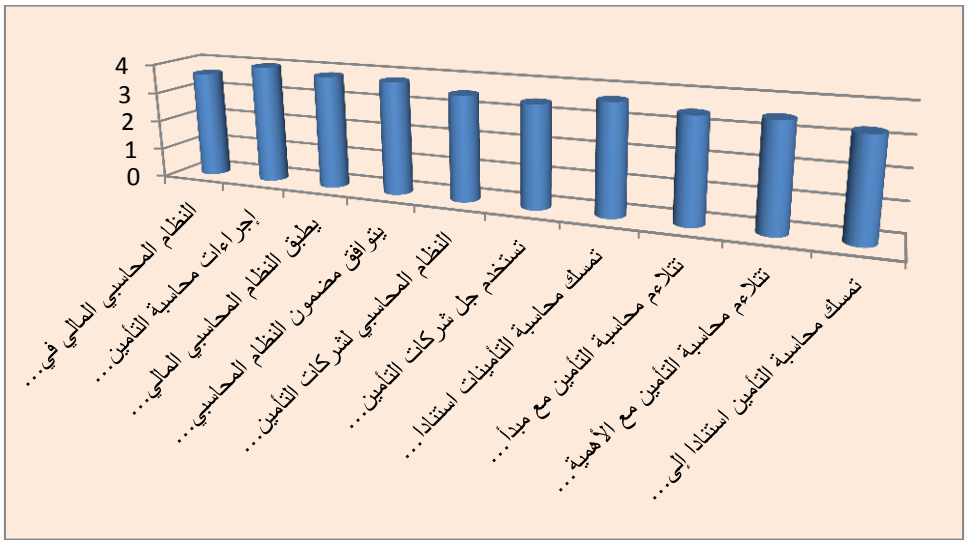

شكل رقم (11): يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية.

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (11) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد على بعد إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية جاءت حسب الترتيب التالي " إجراءات محاسبة التأمين منصوص عليها في النظام المحاسبي المالي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.00، تليها في المرتبة الثانية " يطبق النظام المحاسبي المالي للتأمين في جميع شركات التأمين " بمتوسط حسابي قدر بـ بـ3.82، اما المرتبة الثالثة فقد عادة لـ " يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ3.80، في حين عادة المرتبة الرابعة لـ " تمسك محاسبة التأمينات استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر " بمتوسط حسابي بلغ 3.67 . اما المرتبة الخامسة فقد عادة لـ " النظام المحاسبي المالي في شركات

التأمين هو نفسه المطبق في كل المؤسسات الاقتصادية " بمتوسط حسابي بلغ3.62 ، و المرتبة السادسة لعبارة " النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية معنيا دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي " بمتوسط حسابي بلغ 3.52 ، وفي المرتبة السابعة للعبارة " تتلاءم محاسبة التأمين مع الأهمية النسبية " بمتوسط قدر بـ 3.50 ، و المرتبة الثامنة لعبارة " تتلاءم محاسبة التأمين مع مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني " بمتوسط 3.45 ، اما المرتبة التاسعة فقد عادت لعبارة " تستخدم جل شركات التأمين أسلوب القياس وفق القيمة العادلة " بمتوسط قدر بـ 3.42 وفي الأخير عبارة " تمسك محاسبة التأمين استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية " بموسط حسابي قدر بـ 3.30 ، وكل العبارت السابقة جاءت بدرجة مرتفعة، مما يعني أن إجراءات محاسبة التأمين تتوافق مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

من خلال أراء المستجوبين نستنتج ان النتائج مرتفعة ولذلك فان اجراءات محاسبة التامين تتوافق مع المبادئ المحاسبية لان المؤسسة تطبق المبادئ المحاسبية مثل مبدا الحيطة والحذر اسلوب القياس .

نصت الفرضية الثالثة لهذه الدارسة على: "تساهم الرقابة الداخلية في شركات التأمين في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات "، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة التالية:

جدول رقم (14): يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد الرقابة الداخلية في شركات التأمين

الرقم في الاستبيان	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
01	هل يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة.	3.8750	1.11373	5	مرتفعة
02	المؤسسة قادرة على حماية مواردها المختلفة وضمان صحة التقارير.	3.8500	1.05125	6	مرتفعة
03	توجد في المؤسسة رقابة مانعة تعمل على محاولة منع الأخطاء.	3.6000	1.17233	7	مرتفعة
04	الرقابة الداخلية وسيلة تنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة.	3.9000	.90014	4	مرتفعة
05	تضبط الرقابة الداخلية تصرفات الموظفين في المؤسسة.	3.8750	.82236	5	مرتفعة
06	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.	3.9250	.72986	3	مرتفعة
07	من الضروري أن تُقيم مخاطر محاسبة التأمين بشكل دقيق.	4.1000	.95542	1	مرتفعة
08	يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية دون وجود نظام رقابة فعال.	3.0000	1.26085	8	متوسطة
09	دقة وصحة التقييم في شركات التأمين يساعدها على جذب الزبائن.	4.0500	1.01147	2	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss.

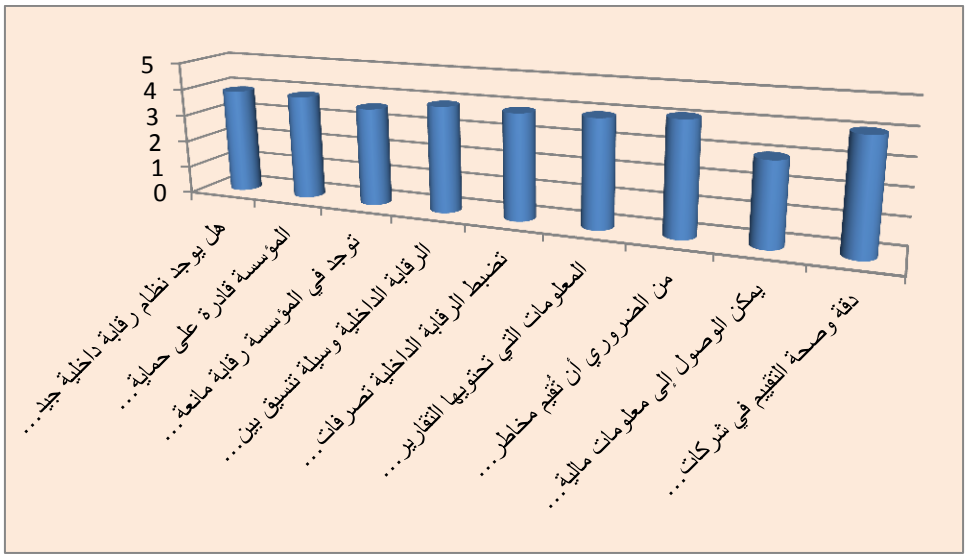

شكل رقم (12): **يمثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد الرقابة الداخلية في شركات التأمين.**

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (12) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد على بعد الرقابة الداخلية في شركات التأمين جاءت

حسب الترتيب التالي " من الضروري أن تُقيم مخاطر محاسبة التأمين بشكل دقيق " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.10، تليها في المرتبة الثانية عبارة " دقة وصحة التقييم في شركات التأمين يساعدها على جذب الزبائن " بمتوسط حسابي قدر بـ بـ4.05، اما المرتبة الثالثة فقد عادة لـ " المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية " بمتوسط حسابي بلغ بـ بـ3.92، في حين عادة المرتبة الرابعة لـ " الرقابة الداخلية وسيلة تنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة " بمتوسط حسابي بلغ 3.90 . اما المرتبة الخامسة فقد عادة لـكل من عبارة " هل يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة " و " تضبط الرقابة الداخلية تصرفات الموظفين في المؤسسة " بمتوسط حسابي بلغ3.87 ، و المرتبة السادسة لعبارة " المؤسسة قادرة على حماية مواردها المختلفة وضمان صحة التقارير " بمتوسط حسابي بلغ 3.85 ، وفي المرتبة السابعة العبارة " توجد في المؤسسة رقابة مانعة تعمل على محاولة منع الأخطاء " بمتوسط قدر بـ 3.60 وفي الأخير عبارة " يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية دون وجود نظام رقابة فعال." بموسط حسابي قدر بـ 3.00 ، وكل العبارت السابقة جاءت بدرجة مرتفعة باستثناء العبارة الثامنة" يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية دون وجود نظام رقابة فعال " بدرجة متوسطة ، مما يعني أن الرقابة الداخلية في شركات التأمين تساهم في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات.

من خلال اراء المستجوبين اتضح ان النتائج مرتفعة حيث ان الرقابة الداخلية في شركات التامين تساهم في زيادة تقييم الاصول و الالتزام لان المؤسسة تقوم على حماية اصول المؤسسة وضمان صحة ودقة المعلومات.

2 –اختبار الفرضيات

أ– **اختبار الفرضية الاولى:** تعد البنية المالية لشركة التامين قادرة على الالتزام بالاطار المفاهيمي للمحاسبة .

لاختبار الفرضية نتعرف اولا على طبيعة توزيع البيانات من خلال اجراء اختبار الطبيعي شبيرويلك لأن n=40

الجدول رقم (15): اختبار الطبيعية لبيانات الفرضية الاولى

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(16)** يتضح أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 و بالتالي فإن التوزيع طبيعي ونستعمل اختبار شبيرويلك في اختبارالفرضية الاولى, حيث أن الفرضية تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالاطار المفاهيمي للمحاسبة قد بلغ متوسطها العام 39.32وبانحراف معياري قدره5.92وبإجراء اختبار شبيرويلك حيث أن T=9.95وبمستوى دلالة0.00 يدل هذا على أنها دالة إحصائيا أي أن الفرضيةالاولى صحيحة ومحققة.

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار شبيرويلك للطبيعة			الاختبار المناسب		
			درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة	قيمة t	مستوى الدلالة	النتيجة
فرضية الاولى.	39.32	5.92	40	0.35	طبيعي	9.95	0.00	دال إحصائية

ب_**اختبار الفرضية الثانية**

وتنص الفرضية الثانية :تتوافق اجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار شبيرويلك للطبيعة			الاختبار المناسب t-test		
			درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة	قيمة t	مستوى الدلالة	النتيجة
فرضية الثانية .	36.12	6.85	40	0.082	طبيعي	5.64	0.00	دال إحصائية

الجدول رقم (16): اختبار الطبيعية لبيانات الفرضية الثانية

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(16)** يتضح أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 و بالتالي فإن التوزيع طبيعي ونستعمل اختبار شبيرويلك في اختبارالفرضية الثانية , حيث أن الفرضية تتوافق اجراءات محاسبة التامين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي قد بلغ متوسطها العام 36.12 وبانحراف معياري قدره6.85 وبإجراء اختبار شبيرويلك حيث أن **T=5.64** وبمستوى دلالة0.00 يدل هذا على أنها دالة إحصائيا أي أن الفرضية الثانية صحيحة ومحققة.

ج_ اختبار الفرضية الثالثة

وتنص الفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الداخلية في شركات التامين في زيادة دقة تقييم الاصول والالتزمات.

الجدول رقم (17): اختبار الطبيعية لبيانات الفرضية الثالثة

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج spss.

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار شبيرويلك للطبيعة			الاختبار المناسب t-test		
			درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة	قيمة t	مستوى الدلالة	النتيجة
فرضية الثالثة.	34.17	5.66	40	0.304	طبيعي	8.01	0.00	دال إحصائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(17)** يتضح أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 و بالتالي فإن التوزيع طبيعي ونستعمل اختبار شبيرويلك في اختبارالفرضية الثالثة, حيث أن الفرضية تساهم الرقابة الداخلية في

شركات التامين في زيادة دقة وتقييم الاصول و الالتزمات قد بلغ متوسطها العام 34.17وبانحراف معياري قدره5.66وبإجراء اختبار شبيرويلك حيث أن **T=8.01** وبمستوى دلالة0.00 يدل هذا على أنها دالة إحصائيا أي أن الفرضية الثالثة صحيحة ومحققة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على الصندوق ا لضمان الاجتماعي، ونظرا لأهمية دور محاسبة شركات التامين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي تم إجراء دراسة ميدانية بهذه المؤسسة لكشف مدى إمكانية تطبيقها لمفهوم النظام المحاسبي ودوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلي وقد تم التطرق إلى تقديم المؤسسة الصندوق الضمان الاجتماعي بالمسيلة من خلال تعريفها وكذا هيكلها التنظيمي ثم تحليل عينة الدراسة، والتعرف على أداة الدراسة والإجراءات التي تم اتخاذها للتأكد من صدقها وثباتها والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها، ومن خلال تحليلنا لمختلف الفرضيات التي تمت دراستها على المؤسسة الصندوق الضمان الاجتماعي.

خاتمة

خاتمة:

نستخلص من خلال دراستنا هذه أن شركات التأمين تميزت بانها ذلك النشاط المستمر، حيث ان النظام المحاسبي في شركات التامين يعمل على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الادارية والاهتمام ايضا بنظام الرقابة الداخلي الذي هو يعتمد على الخطة التنظيمية بهدف حماية موجوداتها وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية.

1. نتائج الدراسة: تعتبر هذه الدراسة محاولة لمعرفة دور محاسبة شركات التامين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي، حيث توصلنا للنتائج التالية:

- النظام المحاسبي الخاص بشركات التامين هومجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة .
- الرقابة الداخلية في شركة التامين تساهم في زيادة دقة تقييم الأصول؛
- تتمثل أهمية النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين في تطوير أداء التنظيم المحاسبي وكذ الرقابة على العمليات؛
- البنية المالية لشركات التامين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة.

2. الاقتراحات: من خلال تناولنا لموضوع دور محاسبة شركات التامين في تفعيل النظام الرقابة الداخلية والدراسة التي قمنا بها يتم عرض أهم الاقتراحات التالية:

- انشاء مراكز خاصة لتكوين اطارات متخصصة في محاسبة شركات التامين؛
- الاهتمام أكثر بالمجال المحاسبي في شركات التامين؛
- تبادل الخبرات والمهارات بين شركات التامين من أجل اكتساب معارف جديدة؛
- المحاولة الجادة لمدراء شركات التامين لفهم إدراك اهمية النظام المحاسبي.

3. صعوبات الدراسة:

- قلة الدرسات السابقة التي تناولت موضوعنا بشكل مباشر .
- صعوبة الحصول على معلومات خاصة بدور محاسبة شركات التامين محل الدراسة، فحسب مسيري المؤسسة تعتبر معلومات سرية.

- التأخير والتأجيل في المواعيد من طرف موظفي المؤسسة عند إجراء الزيارات إلى المؤسسة.

4. آفاق الدراسة:

- مدى فاعلية النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات التامين .
- دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات.
- أثر تطبيق التقارير الماليةعلى قطاع التامين .

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- الكتب بالعربية:

1. أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية فيظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2007.

2. احمد نور، احمد بسيوني شحاتة ،محاسبة المنشات المالية تصميم النظام المحاسبي شركات التامين – البنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت.

3. ألفين أرينز وجيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

4. [1]خالد أمين عبد الله.علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

5. رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دارهومة، الجزائر.2013.

6. سامح رفعت أبو حجر وايمان أحمد محمد رويحة ،دور المراجعة الداخلية كالية لتقويم نظام الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر ، ضمن المؤتمر السنوي الخامس المحاسبة في عالم التغير ، جامعة القاهرة .

7. ستيفن موسكوف، مارك سيكمن، ترجمة، كمال الدين سعيد، أحمد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

8. سعيد يوسف حسن كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الاسلامية غزة، سنة 2004.

9. عبد الرحمن,تقييم نظام الرقابة الداخلية ,جامعة الملك عبد العزيز ,سنة 2012.

10. عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون ،الرقابة والمراجعة الداخلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2006.

11. عطا الله احمد سويلم الحسبان، التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، لطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن عمان 2009.

12. الفين ارينز وجيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

13. محمد السيد سرايا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 2013.

14. محمد القيومي محمد، عبد المقصود دبيان، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 1993.

15. مصطفى صالح سلامة ،مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية ، الطبعة الأولى 'دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان، 2010.

- المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2007.

2. صالحي يونس، مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التامين الجزائرية، شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2014/2013.

3. طبايبة سليمة، دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف، 2014/2013.

4. عزوز ميلود ،دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير ،كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، جامعة 20/اوت/1955،سكيكدة، 2007.

5. عيد عباد مناور الرشيدي، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشرق الاوسط للدرسات العليا، سنة 2010.

- **المقالات والمجلات:**

1. رافد عبيد النواس النقيب، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن نقابة المحاسبين والمدققين المركز العام ،مجلة الباحث،العدد45،سنة 2016.

2. صالح محمد، القرا للعلوم المالية و الادارية ، مجلة الباحث ،محاسبة – تدقيق حسابات.

3. نوال بن عمارة، ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في مصاريف المشاركة، مجلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، العدد09 سنة 2009.

- **الكتب الأجنبية:**

1. honnel et v gerard.audit et contrôle interme :aspects finanaiers ;operation etstrategique ;04eme edition pallaze ;paris ;1992.

الملاحق

قائمة المحكمين:

اسم المحكم	جهة العمل	الجامعة
د: سبتي إسماعيل	علوم المالية والمحاسبة	محمد بوضياف(المسيلة)
أ د: يحي سعيدي	علوم المالية والمحاسبة	محمد بوضياف(المسيلة)
د: قمان مصطفى	علوم المالية والمحاسبة	محمد بوضياف(المسيلة)
د: لقليطي الاخظر	العلوم الاقتصادية	محمد بوضياف(المسيلة)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان

في إطار تحضير مذكرة ماستر أكاديمي الموسومة بعنوان: **دور محاسبة شركات التأمين في تفعيل نظام الرقابة الداخلية- دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعيةCNAS بالمسيلة -.**

أرجوا من سيادتكم المحترمة؛ المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع هذا البحث، عن طريق تفضلكم بالإجابة على الأسئلة الموجودة بهذا الاستبيان، وهذا سعيًا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم من جهة أو كمسؤولين بالإدارة والمحاسبة من جهة أخرى، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، بغرض خدمة البحث العلمي فقط وللوصول إلى نتائج واقتراحات تخص موضوع البحث ذات دقة أكثر.

شاكرين حسن التعاون

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

فتيحة بوشنافة **د. سبتي إسماعيل**

الموسم الجامعي :2018/2017

الجزء الأول : البيانات الديموغرافية : يرجى التكرم بوضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة.

1- الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر:

☐ 20-30سنة ☐ 30-40سنة ☐40-50سنة ☐ 50-60سنة

3_الوظيفة

☐ محاسب بشركات التأمين ☐ مدقق خارجي ☐ مدير مالي

☐ مدير بشركة التأمين ☐ أخرى (أذكرها): .....

4_المؤهل العلمي:

☐ تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ ماستر

5_ التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ☐ إدارة أعمال

☐ أخرى (أذكرها).....

6_السنوات الخبرة:

☐ أقل من خمس سنوات ☐ من5 إلى 10 سنوات ☐ من11إلى 15سنوات

☐ أكثر من 16 سنوات

الجزء الثاني:فرضيات الاستبيان: يرجى التكرم بوضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة.

الفرضية الأولى : تعد البنية المالية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة.

رقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موفق بشدة
01	النظام المحاسبي المالي يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية.					
02	شركات التامين توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية.					
03	المؤسسة تتبع الأسس والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.					
04	يهدف الإطار المفاهيمي إلى عرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة.					
05	يساعد الإطار المفاهيمي في ضبط إجراءات محاسبة التأمين.					
06	توفر القوائم المالية جميع عناصر الأصول بقيمها الحقيقية.					
07	تعتمد محاسبة التأمين على التنبؤ في تقدير مخاطرها المتوقعة.					
08	النظام المحاسبي يوفر تقارير تساعد الإدارة في تقييم وتقويم أصول المؤسسة.					

09	تحترم محاسبة التأمين كل المبادئ والفروض المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.					
10	تمسك محاسبة التأمين بالدينار الجزائري، وتعوض خسائر الزبائن بنفس العملة (دج).					

الفرضية الثانية:تتوافق إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

رقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين هو نفسه المطبق في كل المؤسسات الاقتصادية.					
02	إجراءات محاسبة التأمين منصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.					
03	يطبق النظام المحاسبي المالي للتأمين في جميع شركات التأمين.					
04	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين.					
05	النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية معنيا دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.					

06	تستخدم جل شركات التأمين أسلوب القياس وفق القيمة العادلة.					
07	تمسك محاسبة التأمينات استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر.					
08	تتلاءم محاسبة التأمين مع مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني.					
09	تتلاءم محاسبة التأمين مع الأهمية النسبية.					
10	تمسك محاسبة التأمين استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية.					

الفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الداخلية في شركات التأمين في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات.

رقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موفق بشدة
01	هل يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة.					
02	المؤسسة قادرة على حماية مواردها المختلفة وضمان صحة التقارير.					
03	توجد في المؤسسة رقابة مانعة تعمل على محاولة					

	منع الأخطاء.					
04	الرقابة الداخلية وسيلة تنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة.					
05	تضبط الرقابة الداخلية تصرفات الموظفين في المؤسسة.					
06	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.					
07	من الضروري أن تُقيم مخاطر محاسبة التأمين بشكل دقيق.					
08	يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية دون وجود نظام رقابة فعال.					
09	دقة وصحة التقييم في شركات التأمين يساعدها على جذب الزبائن.					

شاكرين حسن التعاون

ملاحق spss

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	31	77.5	77.5	77.5
	أنثى	9	22.5	22.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20-30 سنة	1	2.5	2.5	2.5
	من 30- 40 سنة	19	47.5	47.5	50.0
	من 40 الى 50 سنة	18	45.0	45.0	95.0
	من 50- 60 سنة	2	5.0	5.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب بشركات التأمين	12	30.0	30.0	30.0
	مدقق خارجي	2	5.0	5.0	35.0
	مدير بشركة التأمين	2	5.0	5.0	40.0
	وظيفة أخرى	24	60.0	60.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تقني سامي	16	40.0	40.0	40.0
	ليسانس	17	42.5	42.5	82.5
	ماستر	6	15.0	15.0	97.5
	دكتوراه	1	2.5	2.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
المحور الاول	40	39.3250	5.92425	.93671

التخصص العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	9	22.5	22.5	22.5
	علوم المالية	7	17.5	17.5	40.0
	ادارة أعمال	7	17.5	17.5	57.5
	أخرى	17	42.5	42.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	1	2.5	2.5	2.5
	من 5 الى 10 سنوات	3	7.5	7.5	10.0
	من 11 الى 15 سنة	15	37.5	37.5	47.5
	أكثر من 16 سنة	21	52.5	52.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النظام المحاسبي المالي يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية.	40	3.8250	.87376	.13815
شركات التامين توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية.	40	3.8750	.82236	.13003
المؤسسة تتبع الأسس والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	40	4.2250	.73336	.11595
يهدف الإطار المفاهيمي إلى عرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة.	40	3.8750	.93883	.14844

يساعد الإطار المفاهيمي في ضبط إجراءات محاسبة التأمين.	40	3.8250	.87376	.13815
توفر القوائم المالية جميع عناصر الأصول بقيمها الحقيقية.	40	3.7750	.89120	.14091
تعتمد محاسبة التأمين على التنبؤ في تقدير مخاطرها المتوقعة.	40	3.6500	1.14466	.18099
النظام المحاسبي يوفر تقارير تساعد الإدارة في تقييم وتقويم أصول المؤسسة.	40	4.2500	.66986	.10591
تحترم محاسبة التأمين كل المبادئ والفروض المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	40	4.0000	.75107	.11875
تمسك محاسبة التأمين بالدينار الجزائري، وتعوض خسائر الزبائن بنفس العملة)دج.(	40	4.0250	.94699	.14973

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين هو نفسه المطبق في كل المؤسسات الاقتصادية.	40	3.6250	1.10215	.17427
إجراءات محاسبة التأمين منصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	40	4.0000	.75107	.11875
يطبق النظام المحاسبي المالي للتأمين في جميع شركات التأمين.	40	3.8250	.95776	.15144
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين.	40	3.8000	.91147	.14412

النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية معنيا دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.	40	3.5250	1.08575	.17167
تستخدم جل شركات التأمين أسلوب القياس وفق القيمة العادلة.	40	3.4250	.95776	.15144
تمسك محاسبة التأمينات استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر.	40	3.6750	1.04728	.16559
تتلاءم محاسبة التأمين مع مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني.	40	3.4500	.95943	.15170
تتلاءم محاسبة التأمين مع الأهمية النسبية.	40	3.5000	.87706	.13868
تمسك محاسبة التأمين استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية.	40	3.3000	.99228	.15689

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
هل يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة.	40	3.8750	1.11373	.17610
المؤسسة قادرة على حماية مواردها المختلفة وضمان صحة التقارير.	40	3.8500	1.05125	.16622
توجد في المؤسسة رقابة مانعة تعمل على محاولة منع الأخطاء.	40	3.6000	1.17233	.18536
الرقابة الداخلية وسيلة تنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة.	40	3.9000	.90014	.14233
تضبط الرقابة الداخلية تصرفات الموظفين في المؤسسة.	40	3.8750	.82236	.13003

المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.	40	3.9250	.72986	.11540
من الضروري أن تُقيم مخاطر محاسبة التأمين بشكل دقيق.	40	4.1000	.95542	.15106
يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية دون وجود نظام رقابة فعال.	40	3.0000	1.26085	.19936
دقة وصحة التقييم في شركات التأمين يساعدها على جذب الزبائن.	40	4.0500	1.01147	.15993

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.869	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.889	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.800	9

		البنية المالية لشركات التأمين
النظام المحاسبي المالي يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية.	Pearson Correlation	.591**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
شركات التامين توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية.	Pearson Correlation	.656**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
المؤسسة تتبع الأسس والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	Pearson Correlation	.726**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
يهدف الإطار المفاهيمى إلى عرض القوائم المالية بطريقة صحيحة وعادلة.	Pearson Correlation	.690**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40

يساعد الإطار المفاهيمي في ضبط إجراءات محاسبة التأمين.	Pearson Correlation	.779**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
توفر القوائم المالية جميع عناصر الأصول بقيمها الحقيقية.	Pearson Correlation	.646**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تعتمد محاسبة التأمين على التنبؤ في تقدير مخاطرها المتوقعة.	Pearson Correlation	.736**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
النظام المحاسبي يوفر تقارير تساعد الإدارة في تقييم وتقويم أصول المؤسسة.	Pearson Correlation	.735**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تحترم محاسبة التأمين كل المبادئ والفروض المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	Pearson Correlation	.824**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تمسك محاسبة التأمين بالدينار الجزائري، وتعوض خسائر الزبائن بنفس العملة) دج.(	Pearson Correlation	.506**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	40
البنية المالية لشركات التأمين	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	40

		إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها
النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين هو نفسه المطبق في كل المؤسسات الاقتصادية.	Pearson Correlation	.461**
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	40
إجراءات محاسبة التأمين منصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.	Pearson Correlation	.558**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
يطبق النظام المحاسبي المالي للتأمين في جميع شركات التأمين.	Pearson Correlation	.640**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين.	Pearson Correlation	.722**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40

النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية معنيا دوما بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.	Pearson Correlation	.804**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تستخدم جل شركات التأمين أسلوب القياس وفق القيمة العادلة.	Pearson Correlation	.878**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تمسك محاسبة التأمينات استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر.	Pearson Correlation	.766**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تتلاءم محاسبة التأمين مع مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني.	Pearson Correlation	.642**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تتلاءم محاسبة التأمين مع الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.829**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تمسك محاسبة التأمين استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية.	Pearson Correlation	.808**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
إجراءات محاسبة التأمين مع المبادئ المحاسبية المنصوص عليها	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	40

		تساهم الرقابة الداخلية في شركات التأمين في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات
هل يوجد نظام رقابة داخلية جيد في المؤسسة.	Pearson Correlation	.707**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
المؤسسة قادرة على حماية مواردها المختلفة وضمان صحة التقارير.	Pearson Correlation	.784**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
توجد في المؤسسة رقابة مانعة تعمل على محاولة منع الأخطاء.	Pearson Correlation	.764**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40

الرقابة الداخلية وسيلة تنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة.	Pearson Correlation	.692**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
تضبط الرقابة الداخلية تصرفات الموظفين في المؤسسة.	Pearson Correlation	.764**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تتوافق مع نظام الرقابة الداخلية.	Pearson Correlation	.692**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
من الضروري أن تُقيم مخاطر محاسبة التأمين بشكل دقيق.	Pearson Correlation	.518**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	40
يمكن الوصول إلى معلومات مالية ذات دقة عالية دون وجود نظام رقابة فعال.	Pearson Correlation	.345*
	Sig. (2-tailed)	.029
	N	40
دقة وصحة التقييم في شركات التأمين يساعدها على جذب الزبائن.	Pearson Correlation	.468**
	Sig. (2-tailed)	.002
	N	40
تساهم الرقابة الداخلية في شركات التأمين في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	40

ملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع دور محاسبة شركات التامين في تفعيل نظام الرقابة الداخلي وتهدف إلى إثراء البحث العلمي ، حيث تركز على النظام المحاسبي في شركات التأمين وكذا نظام الرقابة الداخلي .

وقمنا باختبار مؤسسة الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية –بالمسيلة– CNAS حيث تمت الدراسة في عدة مصالح ولقد قدرت عينة الدراسة ب 40 موظف وموظفة وباستعمال برنامج spss حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعد البنية المالية لشركات التامين قادرة على الالتزام بالإطار المفاهيمي للمحاسبة .
- تساهم الرقابة الداخلية في شركات التأمين في زيادة دقة تقييم الأصول والالتزامات.

الكلمات المفتاحية : نظام الرقابة الداخلي ، النظام المحاسبي المالي ، المراجعة .

Abstract:

This memo deals with the role of accounting of insurance companies in activating the system of internal control and aims to enrich scientific research, focusing on the accounting system in insurance companies as well as the internal control system.

We examined the National Fund for Social Insurance (CNAS), where the study was conducted in several interests. The sample of the study was estimated at 40 employees and using the SPSS program, where we obtained the following results:

•The financial structure of insurance companies is capable of adhering to the conceptual framework of accounting.

•Internal controls in insurance companies contribute to a more accurate assessment of assets and liabilities.

Keywords: Internal Control System, Financial Accounting System, Auditing.

Résumé:

Cette note aborde le sujet du rôle des compagnies d'assurance représentant dans l'activation du système de contrôle interne vise à enrichir la recherche scientifique, en mettant l'accent sur le système comptable des sociétés d'assurance, ainsi que le système de contrôle interne.

Nous avons testé le Fonds national pour la Fondation de l'assurance sociale CNAS, où l'étude a plusieurs intérêts dans l'échantillon de l'étude ont environ 40 employés et un employé et en utilisant le programme de spss où nous avons atteint les résultats suivants:

•La structure financière des compagnies d'assurance est capable d'adhérer au cadre conceptuel de la comptabilité.

•Les contrôles internes dans les compagnies d'assurance contribuent à une évaluation plus précise des actifs et des passifs.

Mots-clés: Système de contrôle interne, Système de comptabilité financière, Audit.